



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السابعة

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية لمجلس
الامة الحادي عشر المنعقدة في ٢٣ / محرم / ١٤١٢ هجرية
الموافق ٨ / ٤ / ١٩٩١ ميلادية

الجلد (٢٨)

العدد (٧)

جدول الأعمال

الصفحة

٢

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٣

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

٣

١ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب الشيخ فيصل الجازي.
٣ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٦٧٩٧ تاريخ ١٩٩١/٧/٣٠، المتضمن احالة مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١ على المجلس.

٤

٤ - استكمال البحث في قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/٧/٢٢ حول مشروع قانون تنظيم الاستثمارات الاجنبية لسنة ١٩٩٠، اعتبارا من المادة ٤٤.

٤٣

٥ - ما يجد من اعمال.

٤٣

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الاربعاء القادم ١٩٩١/٨/٧ الساعة العاشرة صباحا.

هكذا من المثل

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الاحد الموافق ٢٣ محرم ١٤١٢ هجري، الواقع في ١٩٩١/٨/٤ ميلادي، عقد مجلس النواب جلسته السابعة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عريبات) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة (السيد صالح الزعبي).

وتغيب بإجازة من الأعضاء السادة: احمد قطيش، محمد العلاونة، زياد الشويخ، عبدالباقي جمو.

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السيد: فيصل الجازي.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة: د. عبدالله السور، عبدالكريم الكباريتي.

وحضر من الحكومة:

١ - دولة السيد طاهر المصري: رئيس الوزراء ووزير الدفاع.

٢ - معالي الدكتور عيد الدحيات: وزير التربية والتعليم.

٣ - معالي الدكتور محمد الحموري: وزير التعليم العالي.

٤ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.

٥ - معالي السيد عبدالكريم الدهمي: وزير العمل ووزير شؤون رئاسة الوزراء.

٦ - معالي السيد ثابت الطاهر: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

٧ - معالي السيد خالد الكركي: وزير الثقافة ووزير الاعلام.

٨ - معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير الأشغال العامة والإسكان.

٩ - معالي السيد عبدالسلام فريجات: وزير دولة للشؤون البرلمانية.

١٠ - معالي السيد سليم الزعبي: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١١ - معالي الدكتور عوني البشير: وزير التنمية الاجتماعية.

١٢ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.

١٣ - معالي السيد محمد فارس الطراونة: وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

١٤ - معالي السيد جمال الخريشا: وزير دولة.

١٥ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.

١٦ - معالي السيد تيسير كنعان: وزير العدل.

١٧ - معالي الدكتور صبحي القاسم: وزير الزراعة.

١٨ - معالي المهندس علي ابوالرغيب: وزير الصناعة والتجارة ووزير التكوين.

١ - افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل بسم الله نفتح الجلسة، السيد الأمين العام، جدول الأعمال.

السيد الأمين العام:

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

مجلس النواب

العاملة كلها اللجان الدائمة والمؤقتة هي تحت العمل وعملها مستمر وليس موضوع بحث حقيقة فيما يخص عمل اللجان كلها هي عاملة.

معالي وزير العمل ووزير شؤون رئاسة الوزراء: يعني بس اخبار للمجلس؟

معالي رئيس المجلس: نعم، استاذ ابرراند.

السيد عيسى الريموني: شكرا معالي الرئيس.

كنت اتقى البند اللي طلبت لجنة الحريات وانا عضو فيها. اسف اني ما كنت حاضر سابقا، انه قدمته للمجلس حتى نطلع عليه، كنت اتقى لجنة الحريات كونها طلبت ان يضاف على جدول اعمال اليوم بما يستجد قرار اوراقها ان تقدمه مكتوب للمجلس قبل ان يمرض حتى يناقش.

معالي رئيس المجلس: لجنة الحريات قدمت لرئيسها ومقررها هذا الكلام لرئيس المجلس، وقدم كتاب خطي من النائب ليث شبيلات للانضمام الى اللجنة هذا ما هو معروض من لجنة الحريات، تفضل السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام:

٣ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٦٧٩٧ تاريخ ١٩٩١/٧/٣٠ المتضمن

احالة مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١ على المجلس.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام من تلاوة المحضر؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

١ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فيصل الجازي.

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على معذرة سعادة النائب المحترم؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان اضافة تحت بند ما يجد من اعمال، طلب من لجنة الحريات تضاف تحت ما يجد من اعمال، تفضل.

معالي وزير العمل ووزير شؤون رئاسة الوزراء: شكراً معالي الرئيس، حقيقة بس بدي اسأل عن اللي اصفته معاليك على جدول الاعمال، وارد في الارادة الملكية مشان الدورة الاستثنائية يعني هل يجوز بحثه؟

معالي رئيس المجلس: حددنا طلب من لجنة الحريات.

معالي وزير العمل ووزير شؤون رئاسة الوزراء: نعم يا سيدي بس وارد على جدول اعمال الدورة الاستثنائية؟

معالي رئيس المجلس: نعم هو اعمال اللجان كلها تعمل، هي كل ما فيها انضمام عضو للجنة واختيار مقرر للجنة، اللجان

هكذا من المثل

بسم الله الرحمن الرحيم
رئاسة الوزراء
الرقم: ٦٧٩٧/٢
التاريخ: ١٤١٢/١/١٨
الموافق: ١٩٩١/٧/٣٠
معالي رئيس مجلس النواب
ابعث لمعاليتكم (٢٠٠) نسخة من مشروع

مشروع
قانون رقم () لسنة ١٩٩١
قانون الاحزاب السياسية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١). ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك:

الوزارة : وزارة الداخلية
الوزير : وزير الداخلية
المحكمة : محكمة العدل العليا

المادة ٣ - الحزب هو كل تنظيم سياسي يشكل بمقتضى احكام هذا القانون من اشخاص تجمعهم مبادئ واهداف مشتركة بقصد المساهمة في الحياة السياسية، وتحقيق برامج محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية وفقا لمبادئ العمل الديمقراطي القائم على التعددية السياسية وحرية الرأي وسيادة القانون.

المادة ٤ - يحق للأردنيين تشكيل الاحزاب السياسية والانتساب اليها وفقا لاحكام هذا القانون.

المادة ٥ - يجب ان لا يقل عدد الاعضاء المؤسسين لاي حزب عن خمسين شخصا ممن تتوافر فيهم الشروط الآتية:

أ - ان يكون قد اكمل الخامسة والعشرين من عمره.

ب - ان يكون اردنيا منذ عشر سنوات على الاقل.
ج - ان لا يكون محكوما بحكم قطعي من محكمة مختصة بجناية او جنحة مخلة بالشرف او بالاخلاق العامة او بأي جنابة اخرى (عدا الجرائم ذات الصفة السياسية).

د - ان يكون متمتعا بالاهلية المدنية والقانونية الكاملة.

هـ - ان يكون مقيما عادة في المملكة.

و - ان لا يدعي بجنسية دولة اخرى او حماية اجنبية.

ز - ان لا يكون عضوا في اي تنظيم سياسي غير اردني.

ح - ان لا يكون من المتسبين للقوات المسلحة الاردنية او الاجهزة الامنية او الدفاع المدني.

ط - ان لا يكون قاضيا.

المادة ٦ - يجب ان يتضمن النظام الاساسي للحزب ما يلي:

أ - اسم الحزب وشعاره على ان لا يكون اسمه مشابها لاسم حزب اخر.

ب - عنوان المقر الرئيسي للحزب وعناوين مقاره الفرعية ان وجدت، على ان تكون هذه المقار جميعها داخل المملكة ومعلنة، وان لا يكون اي منها ضمن مقر اي مؤسسة عامة او خاصة او خيرية او دينية او انتاجية او تعليمية.

ج - المبادئ التي يقوم عليها الحزب والاهداف التي يسعى اليها ووسائل تحقيقها.

د - شروط العضوية في الحزب واجراءات الانضمام اليه، ولا يجوز ان تحتوي هذه الشروط على اي قيود تمنع الانضمام للحزب بسبب الدين او الطائفة او الجنس او العرق او الجهة او الموقع الاجتماعي.

هـ - اجراءات تكوين تشكيلات الحزب واختيار قياداته وتنظيم علاقته باعضائه ومباشرة نشاطاته وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والادارية لاي من هذه التشكيلات، على ان يكون ذلك على اساس ديمقراطي.

و - تحديد الموارد المالية للحزب وقواعد تنظيم شؤونه المالية بما في ذلك اجراءات صرف امواله واعداد موازنته واقرارها.

ز - اجراءات الحل الاختياري للحزب او اندماجه مع غيره من الاحزاب وتنظيم تصفية امواله والجهة التي تزول اليها هذه الاموال.

هذا من الشغل

ح - الالتزام بالمبادئ والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة ٧ - ١ - يقدم طلب تأسيس الحزب الى الوزير موقعا من المؤسسين ومرفقا به البيانات والوثائق الآتية.

١ - ثلاث نسخ من النظام الاساسي للحزب موقعة من المؤسسين.

٢ - قائمة باسماء المؤسسين من اربعة مقاطع ومكان ولادة كل منهم وتاريخها، ومهنته ومكان عمله وعنوانه.

٣ - صورة مصدقة عن شهادة ميلاد كل من المؤسسين او صورة مصدقة عن دفتر العائلة او عن البطاقة الشخصية.

٤ - شهادة عدم محكومية لكل من المؤسسين.

٥ - شهادة يوقعها خمسة من المؤسسين امام الموظف المعين من قبل الوزير، بصحة توقيع جميع الاعضاء المؤسسين والبيانات المتعلقة بهم، وعلى كل واحد من هؤلاء المؤسسين الخمسة ان يعين في هذه الشهادة عنوانه او موطنه المختار الذي يتم فيه تبليغه الاوراق والاشعارات والكتب التي تصدرها الوزارة.

ب - يصدر الموظف المختص اشعارا بتسلم طلب التأسيس مبينا فيه تاريخ تقديم الطلب والبيانات والوثائق المرفقة به.

المادة ٨ - ١ - يعتبر كل واحد من المؤسسين الخمسة المنصوص عليهم في البند (٥) من الفقرة (أ) من المادة (٧) من هذا القانون مفوضا بتقديم البيانات والوثائق وتبليغ الاوراق والاشعارات والكتب نيابة عن جميع المؤسسين.

ب - يتم التبليغ بواسطة احد موظفي الوزارة بتسليم نسخة من الاوراق الى الشخص المراد تبليغه الذي يترتب عليه ان يوقع على نسخة اخرى من هذه الاوراق اشعارا بوقوع التبليغ وعلى من يتولى التبليغ ان يدرج بيانا بتاريخ التبليغ وكيفية وقوعه مذيلا باسمه وتوقيعه.

المادة ٩ - ١ - للمؤسسين حق سحب اي وثائق او بيانات قدمت مع طلب التأسيس والاستعاضة عنها بغيرها، وذلك خلال مدة تبدأ من تاريخ تقديم طلب التأسيس وتنتهي بمرور خمسة عشر يوما على تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس.

ب - للوزير ان يطلب من المؤسسين تقديم اي ابضاحات او وثائق او بيانات يراها ضرورية، وذلك بكتاب يصدره خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس.

ج - لاحد المؤسسين الخمسة المذكورين في البند (٥) من الفقرة (أ) من المادة (٧) من هذا القانون تقديم الايضاحات والوثائق والبيانات المطلوبة وذلك خلال اربعة عشر يوما من تاريخ تبليغ كتاب الوزير، وللوزير تمديد هذه المدة لثلثها بناء على طلب المؤسسين.

د - يصدر الموظف المختص اشعارا باستلام هذه الايضاحات والوثائق والبيانات مبينا فيه اسم المؤسس الذي قدمها وتاريخ تسلمها.

المادة ١٠ - ١ - اذا كان طلب تأسيس الحزب مستوفيا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون، يعلن الوزير عن تأسيس الحزب خلال سبعة ايام بعد انقضاء ستين يوما على تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس، او خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاشعار بتسلم الايضاحات والوثائق والبيانات المشار اليها في المادة (٩) من هذا القانون وينشر الاعلان في الجريدة الرسمية.

ب - اذا رفض الوزير الموافقة على تأسيس الحزب، اولم يعلن عن تأسيسه خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، عليه ان يبين اسباب قراره ويبلغ الى المؤسسين وفقا للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة ١١ - ١ - لاي من المؤسسين حق الطعن لدى المحكمة في قرار الوزير المشار اليه في الفقرة (ب) من المادة (١٠) من هذا القانون خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ هذا القرار.

ب - تنعقد المحكمة للنظر في الطعن من خمسة قضاة على الاقل وتصدر قرارها خلال ستين يوما من تاريخ تسجيل استدعاء الطعن لدى ديوان المحكمة.

ج - اذا قررت المحكمة الغاء قرار الوزير يعلن الوزير عن تأسيس الحزب من تاريخ صدور قرار المحكمة وينشر الاعلان في الجريدة الرسمية.

المادة ١٢ - اذا نقص عدد الاعضاء المؤسسين عن خمسين عضوا لاي سبب من الاسباب قبل الاعلان عن تأسيس الحزب وفقا لاحكام هذا القانون يعتبر طلب التأسيس ملغى.

المادة ١٣ - لا يجوز للحزب ان يعلن عن نفسه او يمارس نشاطه الا بعد الاعلان عن تأسيسه من قبل الوزير وفقا لاحكام هذا القانون.

المادة ١٤ - يحظر على اية هيئة او مؤسسة او جمعية، ان تقوم بالاعمال والنشاطات السياسية التي تمارسها الاحزاب.

هكذا من المأهول

المادة ١٥ - يتمتع الحزب بعد الاعلان عن تأسيسه بالشخصية الاعتبارية، ويتولى ادارة شؤونه قيادة تؤلف وفقا لاحكام نظامه الاساسي، ويمثله رئيسه لدى الغير بما في ذلك الجهات القضائية والادارية وفي حالة عدم وجود منصب رئيس حزب في نظامه الاساسي يتولى امينه العام مهام التمثيل تلك، وللرئيس او الامين العام حسب مقتضى الحال ان ينيب عنه خطيا واحدا او اكثر من اعضاء القيادة لممارسة اختصاصاته او اي منها، وان يوكل اي عام في الاجراءات القضائية والقانونية المتعلقة بالحزب.

المادة ١٦ - يشترط في العضو الذي يرغب في الانتساب الى الحزب بعد الاعلان عن تأسيسه، ان يكون قد اكمل التاسعة عشرة من عمره، وذلك بالاضافة الى الشروط الاخرى المنصوص عليها في الفقرات من (ب الى ط) من المادة (٥) من هذا القانون.

المادة ١٧ - للحزب اصدار مطبوعة دورية واحدة للتعبير عن مبادئه وارائه، وذلك وفقا للشروط المنصوص عليها في قانون المطبوعات والنشر المعمول به.

المادة ١٨ - باستثناء حالتي التليس والجرم المشهود، لا يجوز تفتيش اي مقر للحزب الا بموافقة المدعي العام وحضوره.

المادة ١٩ - ١ - أ - على الحزب الاعتماد الكلي في موارده المالية على مصادر اردنية محلية معروفة ومعلنة ومحددة.

٢ - للحزب قبول الهبات والتبرعات من مصادر اردنية محلية، على ان لا تزيد قيمة ما يقدمه الشخص الواحد على خمسة الاف دينار سنويا.

٣ - للحزب استثمار امواله وموارده داخل المملكة بالطرق التي يراها مناسبة، على ان تكون معلنة ومشروعة، وان لا يكون الهدف من ذلك تحقيق اي كسب او مصلحة شخصية لاي من اعضاء الحزب.

ب - تعفى مقر الحزب من جميع الضرائب والرسوم الحكومية التي تسرتب على الاموال غير المنقولة.

ج - لغايات تطبيق احكام قانون العقوبات تعتبر اموال الحزب بحكم الاموال العامة ويعتبر القائمون على شؤون الحزب والعاملون فيه لتلك الغايات بحكم الموظفين العموميين، وتسري على اعضاء قيادة الحزب الاحكام القانونية الخاصة بالكسب غير المشروع.

المادة ٢٠ - على الحزب تزويد الوزير بنسخة من موازنته عن كل سنة خلال الربع الاول منها،

وبيان عن موارده المالية ومصادر تمويله، ووضعه المالي وللوزير او من يفوضه حق الاطلاع على حسابات الحزب وتدقيق قيوده المالية.

المادة ٢١ - يتعين على الحزب التقيد بالمبادئ والقواعد الاتية في ممارسة اعماله وان ينص على ذلك بشكل واضح ومحدد في نظامه الاساسي وفي برامج:

أ - الالتزام باحكام الدستور واحترامه والدفاع عنه وان تكون مبادئه واهدافه وغاياته مشروعة وغير مخالفة لاحكام الدستور وان تكون وسائله لتحقيقها سلمية.

ب - الالتزام بمبدأ سيادة القانون.

ج - احترام التعددية في الفكر والرأي والتنظيم وتوفير متطلبات التنافس الديمقراطي والعمل من خلال وسائله المشروعة.

د - نبذ التطرف بجميع اشكاله قولاً وعملاً وتجنب التمييز الديني والطائفي والعنصري والمذهبي والارهاب الفكري واعتماد الحوار الحر اساساً للتنافس الديمقراطي.

هـ - ترسيخ قيم التسامح والموضوعية واحترام معتقدات الغير والنأي بالعمل السياسي عن الصراعات الشخصية الضيقة وتغريب الاشخاص او الهيئات.

و - احترام حرية المواطن وحماية كرامته وحقه في التعبير عن رأيه.

ز - عدم ارتباط قيادة الحزب وعضائه تنظيمياً او مالياً بأي جهة غير اردنية وعدم جواز توجيه النشاط الحزبي بناء على اوامر او توجيهات من اي دولة او جهة خارجية.

ح - العمل على تحقيق المساواة والمعادلة وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعاً واعتماد الاهلية معياراً أساسياً لتفقد الوظائف العامة والالتزام بهذه المبادئ في حالة تولي الحزب المسؤوليات العامة او المشاركة فيها.

ط - الالتزام في تشكيلات الحزب ونشاطاته وتوجهاته بالامتناع عن التنظيم والاستقطاب الحزبي في صفوف القوات المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية والدفاع المدني والقضاء او اقامة اي تنظيمات عسكرية او شبه عسكرية بأي صورة من الصور.

ي - الالتزام بعدم استخدام مؤسسات الدولة ودوائرها واجهزتها، وغيرها من المؤسسات العامة والخيرية والتعليمية والدينية، وعدم استغلالها لمصلحة الحزب والالتزام بعدم زج هذه المؤسسات في اي صراع سياسي او حزبي.

هكذا من الأشهر

ك - الالتزام بقواعد العمل الديمقراطي واساليه في التنظيم الداخلي للحزب، وفي اختيار قياداته وممارسة نشاطاته واحترام الرأي الآخر في تعامله مع المؤسسات الدستورية والشعبية والاحزاب والتنظيمات السياسية.

ل - الالتزام بمبدأ العلنية والاشهار بالنسبة لمبادئه واهدافه ووسائله وتشكيلاته وقياداته.

م - الامتناع عن التعاون مع اي حزب او تنظيم او جماعة او اي قوى سياسية تقوم على معاداة المملكة او مناهضة احكام دستورها ومبادئه.

المادة ٢٢ - على الحزب ان يحتفظ في مقره الرئيسي بالسجلات والبيانات الآتية:

أ - النظام الاساسي للحزب.

ب - اسماء اعضاء الحزب والاعضاء المؤسسين واعضاء القيادة وعناوينهم ومعال اقامتهم.

ج - سجل قرارات القيادة.

د - سجل واردات الحزب ومصرفاته بصورة مفصلة.

المادة ٢٣ - تحتفظ الوزارة بسجل خاص تدون فيه اسماء الاحزاب السياسية واهدافها وقياداتها ومراكز نشاطاتها، واي معلومات اخرى يراها الوزير ضرورية.

المادة ٢٤ - على قيادة الحزب اخطار الوزير بكتاب يودع في ديوان الوزارة مقابل اشعار بالاستلام باي قرار يصدره الحزب بحل نفسه او اندماجه او تغيير اي من قياداته او اي تعديل في نظامه الاساسي، وذلك خلال عشرة ايام من تاريخ صدور القرار او اجراء التغيير او التعديل.

المادة ٢٥ - أ - يعاقب بالاشغال الشاقة لمدة لا تزيد على خمس سنوات او بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات او في اي قانون اخر ايها اشد، اي عضو في الحزب يرتكب ايا من الافعال الآتية.

١ - الاتصال باي جهة غير اردنية بصورة مباشرة او غير مباشرة بقصد النيل من امن المملكة او الاضرار بها سياسيا او اقتصاديا او ماليا.

٢ - القيام بدعاية سياسية لفائدة اي جهة غير اردنية بقصد النيل من مصلحة المملكة ومنعتها.

٣ - تزويد اي جهة غير اردنية بصورة مباشرة او غير مباشرة باي وثيقة او

معلومات سرية لها صلة بالمجالات العسكرية او السياسية او الدبلوماسية او الاقتصادية او المالية او تمكينها من الحصول عليها.

٤ - النيل من معنويات المواطنين بقصد تعكير النظام العام او نشر القوضى او الاعتداء على امن الدولة الخارجي او الداخلي.

٥ - تسلم اي اموال من اي جهة غير اردنية بصفة مباشرة او غير مباشرة لحسابه الخاص او لحساب الحزب وتناول العقاب الشروع في هذه الجريمة.

ب - يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وبغرامة من خمسة الاف دينار الى عشرين الف دينار او باحدى هاتين العقوبتين كل من شارك بصورة مباشرة او غير مباشرة في تشكيل الحزب او اعادة تشكيله دون ترخيص وفقا لاحكام هذا القانون او في الابقاء على تشكيل حزب جرى حله.

ج - كل من ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون، او اي نظام صادر بمقتضاه لم تميز فيه عقوبة خاصة يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من الف دينار الى خمسة الاف دينار او باحدى هاتين العقوبتين وتضاعف العقوبة في حالة التكرار.

المادة ٢٦ - أ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يقرر حل الحزب وتصفيه امواله في اي من الحالات التالية ويكون قرار الحل نافذا بانقضاء ثلاثين يوما على تبليغ القرار:

١ - اذا فقد اي شرط من شروط التأسيس المنصوص عليها في هذا القانون.

٢ - اذا خالف المبادئ والقواعد الاساسية لنشاط الاحزاب.

٣ - اذا ثبت انه تلقى بصفة مباشرة او غير مباشرة اي اموال او اوامر أو توجيهات من اي جهة غير اردنية.

٤ - اذا حكم على قيادة الحزب بحكم قطعي من محكمة مختصة باي جريمة من جرائم الاخلال بالوحدة الوطنية او بالثقة العامة او باي جريمة من الجرائم المخلة بامن الدولة الداخلي او الخارجي.

٥ - اذا نقص عدد اعضاء الحزب عن الف عضو في اي وقت بانقضاء ثلاث سنوات على الاعلان تاسيسه.

ب - يبلغ قرار حل الحزب الى رئيسه او امينه العام او من يمثلها وفقا للاصول المنصوص عليها في هذا القانون.

ج - لرئيس الحزب او امينه العام او لثلاثة من اعضاء قيادته الطعن في قرار مجلس

هكذا من المأهول

الوزراء بحل الحزب لدى المحكمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ القرار، ولا يعتبر قرار الحل نافذاً في هذه الحالة إلا بعد صدور قرار المحكمة بتأييده.

د - تتمتع المحكمة للنظر في الطعن في قرار حل الحزب من خمسة قضاة على الأقل.

المادة ٢٧ - لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة ٢٨ - يلغى قانون الأحزاب السياسية رقم (١٥) لسنة ١٩٥٥.

المادة ٢٩ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

معالي رئيس المجلس: للجنة القانونية؟

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

٤ - استكمال البحث في قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/٧/٢٢ حول مشروع قانون تنظيم الاستثمارات الأجنبية لسنة ١٩٩٠ اعتباراً من المادة ٤٤.

معالي رئيس المجلس: نرجو من الأخ مقرر اللجنة المالية أن ينعش الذاكرة بما تم إقراره قبل سنة وشهر تقريباً من المواد الثلاثة الأولى وكذلك قراءة الأسباب الموجبة انعاشاً للذاكرة.

السيد مطير البستنجي مقرر اللجنة المالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

ما ستناقش هو مشروع قانون تنظيم الاستثمارات الأجنبية في الأصل لعام ١٩٩٠ وقد تمت مناقشة الثلاثة البنود الأولى في الدورة العادية الماضية ابتداءً من تسمية القانون وتم الاتفاق على أن يكون الاسم (قانون تنظيم الاستثمارات العربية والأجنبية) بدلاً من (قانون تنظيم الاستثمارات الأجنبية). كما ورد أيضاً في المادة الثانية عبارة (الشخص الأجنبي) وتم

وأيضاً المادة الثالثة والتي تمت الموافقة عليها اشتملت ثلاثة فروع: (أ) و (ب) و (ج) في مجملها تركز على ما يستطيع المستثمر الأجنبي من ادخاله ويعتبر جزءاً من رأس المال، فكانت الآلات والمعدات ووسائل النقل المستوردة من الخارج واللازمة لاقامة أي مشروع أو توسيعه أو تطويره وتحديد قيم هذه المدخلات من قبل لجنة يعينها وزير الصناعة والتجارة.

أضافت اللجنة في حينها كلمة (المواد) ولكن المجلس ارتأى شطب هذه العبارة وتم شطبها والاستغناء عنها، ثم أضيفت فقرة جديدة تحت اسم (د) وتتضمن الترخيص وبراءة الاختراع والعلامات والأسماء التجارية والمساعدات الفنية وحقوق الامتياز على اعتبار أنها ذات قيم مالية يجوز ادخالها واعتبارها جزءاً من رأس المال تعامل كمعاملة النقد.

هذا مجمل ماتم أو ما دار حوله النقاش في الدورة الماضية والذي انتهت إليه المعلومات. تذكيراً كما طلب معالي الرئيس نعيد قراءة الأسباب الموجبة لمشروع قانون تنظيم الاستثمارات الأجنبية والذي سمي بالاستثمارات العربية والأجنبية.

بسم الله الرحمن الرحيم

الأسباب الموجبة لمشروع قانون تنظيم الاستثمارات الأجنبية

نظراً للحاجة الماسة لتوفير السند القانوني المناسب لتنظيم استثمارات غير الأردنيين في المملكة فقد تم وضع مشروع هذا القانون متضمناً أحكاماً روعي فيها مبدأ الوضوح في النصوص وتحديد الأعمال التي يحق لغير الأردنيين ممارستها في المملكة واستثمار أموالهم فيها وكيفية ادخالها إليها وإخراجها منها.

والى جانب ذلك فقد هدف مشروع القانون إلى تبسيط إجراءات الاستثمار وحماية رأسمال المستثمر وترك تحديد مقدار رأسماله في أي قطاع من القطاعات المسموح بالاستثمار فيها للأنظمة التي تصدر بموجب القانون لتوفير المرونة في تحديد مقدار رأسمال المستثمر وتعديله إذا اقتضت المصلحة ذلك، ولما يخدم الاقتصاد الوطني.

هذا وتتلخص أهم الأحكام الواردة في المشروع بما يلي:

١ - تحديد الجهة المختصة بتطبيق القانون وهي وزارة الصناعة والتجارة.

٢ - توسع مفهوم رأسمال المستثمر وعدم حصره بالتمويل النقدي فأصبح يشمل الآلات ووسائل النقل المستوردة من الخارج وإعادة استثمار الأرباح والفوائد التي تتحقق نتيجة الاستثمار في المملكة في حين كانت الأنظمة السابقة تحصر هذا الاستثمار بالتمويل النقدي.

٣ - تحديد الأعمال التي يجوز لغير الأردني الاستثمار فيها بطريقة فردية أو عن طريق المشاركة والنص على ذلك بطريقة لا تؤدي إلى اللبس أو الغموض.

٤ - النص في مشروع القانون على عدم جواز مصادرة أي مشروع تطبيق أحكامه عليه أو الحجز على أمواله أو تجميده إلا بحكم قضائي وذلك لتوفير الطمأنينة للمستثمر وحماية أمواله وزرع الثقة في نفسه.

٥ - إعطاء مجلس الوزراء صلاحية شمول مشاريع أخرى غير مذكورة في المشروع لتكون مجالاً للاستثمار الأجنبي وذلك ضمن شروط يحددها المجلس حسب ما تقتضيه المصلحة العامة.

معالي رئيس المجلس: الأستاذ نايف الحديد.

السيد نايف الحديد:
بسم الله الرحمن الرحيم

المادة او الفقرة (د) التي اضيفت وهي
فقرة جديدة.

معالي رئيس المجلس: نتكلم أبو طلال
عن المادة الرابعة ابتداء ما قبل ذلك اقر من
المجلس.

السيد نايف الحديد: الفقرة (د) هذه
اضيفت جديدة.

معالي رئيس المجلس: لم يضاف شيء
جديد الا بقرار من المجلس سابقا، الان لم
يضاف شيء، الان نبدأ بالمادة الرابعة وما قبل
ذلك اقره المجلس سابقا، فنبدا بالمادة الرابعة.
تفضل الاخ المقرر.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤ -

أ - يجوز لأي شخص اجنبي الاستثمار في
المملكة بصورة فردية في أي مشروع في
المجالات التالية على ان لا يقل رأسماله او
مقدار حصته او مساهمته فيه عن المبلغ
الذي يحدد في النظام الذي يصدر بمقتضى
هذا القانون.

١ - الصناعة

٢ - السياحة

٣ - الصحة

٤ - الزراعة

٥ - مشاريع الاسكان والاعمار ضمن
المناطق المنظمة داخل حدود البلديات.

ب - يعامل المستثمر الاجنبي في أي من
المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) من
هذه المادة معاملة المستثمر الاردني في ذلك
المشروع.

قرار اللجنة المالية

المادة (٤)

شطب كلمة اجنبي والاستعاضة بكلمة
(مستثمر).

تشطب من البند الخامس عبارة (ضمن
المناطق المنظمة داخل حدود البلديات).

ثم تضاف البنود التالية بعد البند
الخامس.

٦ - التعدين.

٧ - التربية والتعليم.

٨ - الاعلام.

٩ - الاتصالات.

١٠ - البرمجيات.

فقرة ب من المادة (٤) شطب عبارة
(المستثمر الاجنبي) والاستعاضة عنها بكلمة
(المستثمر).

وتقترح اللجنة الموافقة.

معالي رئيس المجلس: الأستاذ رئيس
اللجنة.

وفيه ثنية، من يرى أو يؤيد واحد من هنا وواحد
من هنا؟ الدكتور محمد أبو فارس.

الدكتور محمد أبو فارس: حقيقة كلمة
مستثمر لفظ مطلق نفيسد العربي والمسلم
والامريكي واليهودي والاجنبي وأي انسان
وخاصة اذا صار مفاوضات وغيره، فهذا القانون
يمكن فعلا ان يسمح بوجود شركات يهودية في
هذا البلد اذا بقي على اطلاقه.

ولذلك تعبير كلمة مستثمر لا بد من
تقييدها حتى تدفع غيرها مما نحلل كالامريكي
واليهودي، هذا واحد، ولهذا لو قلنا ووصفنا
المستثمر نقول مستثمر عربي او مسلم الى اخره
هذا اقتراح.

الاقتراح الثاني وهو مهم جدا او الدليل
الثاني انه نحن نعودنا في العالم العربي ان
الاستثمارات الاجنبية لها صلة وثيقة بالقرار
السياسي والاستقلال في القرار السياسي او عدم
الاستقلال، ولذلك لا بد ان نتخوف من هذا
الاستثمار الاجنبي اذا اعطيناه على اطلاقه
فسممنا لكل ما هب ودب كما يقولون ان يستثمر
في هذا البلد ان يوجه السياسة فلا تكون سياسة
مستقلة، ومن ثم الاقتراح اؤيد ما ذهبت اليه
اللجنة من حذف ما اضافته من البنود ستة
وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، بدنا احد
الاخوان يقترح ابقاء ما طلب حذفه حتى نصوت
عليه، الأستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: لا يجوز للرئيس ان
يؤحي باقتراح مخالف.

الدكتور عبد الله العكايلة - رئيس اللجنة
المالية: الفقرة (أ) من هذه المادة كما تذكرون ايها
الاخوة جرى حولها نقاش طويل، وكان هنالك
رأي لكثير من الزملاء فيما يخص الاستثمار في
قطاعات التربية والتعليم والاعلام والاتصالات
وحق والتعدين والبرمجيات.

واذا كنتم تذكرون كانت مناقشة هذا
القانون في ظل اجواء لم يكن من المناسب
الاستمرار فيها، وعادت اللجنة مرة اخرى
وبحثت في هذه الفقرة من هذه المادة ووجدت هناك
توجه للجنة بشطب الفقرات او البنود السادس
والسابع والثامن والتاسع والعاشر من هذه المادة
والاكتفاء بما ورد في المشروع الذي جاء من
الحكومة اصلا، شكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الشيخ
علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكرا معالي
الرئيس.

سأحدث بما تحدث به معالي الأستاذ
عبد الله العكايلة وان مداوات المجلس الكريم
في هذه القضية قد وصلت الى قناعات بشطب
البند السادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر
ولكن توقف البحث في هذا المشروع هو الذي
جعل الموضوع يبحث مرة اخرى والا كان الامر
في نهايته، لذلك اتي على ما ورد في كلام معالي
الدكتور وشطب هذه البنود والاكتفاء بما ورد من
الحكومة وشكرا.

معالي رئيس المجلس: هذه ثنية على
الاقتراح، قبل ان نتجاوز هذه النقطة فيه اقتراح

معالي رئيس المجلس: ما نوحى احنا، احنا نقول بدنا واحد من هذا الجانب وواحد من الجانب الثاني وليس إجماعاً، من يؤيد حذف ما اضيف من اللجنة وإبقائه كما جاء من الحكومة؟ تعد الاصوات.

السيد الامين العام: (٤٠ من ٦٤)

معالي رئيس المجلس: (٤٠ من ٦٤) ويحذف ما اضافته اللجنة، الدكتور محمد الزين.

الدكتور محمد الزين: انا استفسر من السيد المقرر ما مصير الجامعات الخاصة الم يكن فيها او منها مستثمرين غير اردنيين؟

فكان استفسار الحقيقة قبل ان يطرح للتصويت، فهل بالامكان زي ما يقول لك كمعلومة نستطيع انه نفهم هذه الامور على بانه عندي بعض المعلومات ما يزيد عن ثلاثة ربما اربعة جامعات خاصة.

معالي رئيس المجلس: تأتي نقاش عليه اذا كان الاخ مقرر اللجنة او رئيس اللجنة يجب يجاوب ما فيه مانع، بس اتخذ القرار، نقطة نظام للدكتور فوزي الطعيمة.

الدكتور فوزي الطعيمة: شكرا معالي الرئيس.

انا اذكر وبعض الاخوان يذكرون واريد ان اخص بالذكر معالي ذوقان الهنداوي بان هنالك اقتراح اخر طرح في السابق هو ان توضع هذه الامور في اطار توضع فيه شروط من يستثمر في هذا البلد، لان الفصل بين ما يسمح الاستثمار به وما لا يسمح الاستثمار به عملية

صعبة ومعقدة وكان التفكير متجها الى حل وسط بين ما اقترحه معالي رئيس اللجنة وما يقترحه بعض الاخوة الآخرين بين الابقاء والشطب لبعض هذه القطاعات، ان لا تلغى حسب القطاعات بل توضع شروط تتحكم من خلالها بطبيعة هذه الاستثمارات ويتم يستثمر وشكرا.

معالي رئيس المجلس: نقطة نظام للدكتور محمد ابوفارس.

الدكتور محمد ابوفارس: حقيقة جري التصويت على المادة الذي استأنف الزميل الحديث فيها، وكان التصويت عدد المصوتين على الحذف ٤٠ نائباً ولهذا عودة الحديث في هذا المجال ليس سليماً ولا صحيحاً وشكراً.

معالي رئيس المجلس: على هذه النقطة صحيح لقد تم التصويت على هذه النقطة فنرجو البحث في نقاط اخرى، الاخ مقرر اللجنة.

السيد المقرر: توضيحاً لما ذكره معالي الاخ محمد الزين، وارد في المادة السادسة: لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يوافق لاي مستثمر اجنبي الاستثمار في اي من المشاريع غير المنصوص عليها في هذا القانون بالشروط التي يحددها المجلس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هذه النقطة ارجو ان لا نبعتها لانه تم التصويت عليها ولا يجوز بحثها، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: اجابني على هذه النقطة للزميل الدكتور الزين ان الجامعات ليست تحت التربية والتعليم، الجامعات لا تقع تحت بند التربية والتعليم وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ محمد المرعر.

السيد محمد المرعر: شكراً معالي الرئيس.

انا كنت اريد ان اعترض على كلمة المستثمر حيث ان هذه الكلمة كلمة يمكن ان تكون لمستثمر وطني او اجنبي فان نحدد الاجنبي اذا اردنا بالاجنبي العربي ان نذكر العربي والاجنبي او العربي والصديق الاجنبي، وكلمة مستثمر لا يمكن ان تنوب عن كلمة اجنبي لان المستثمر قد تعود الى العربي مثلاً تكلمت الوطني والاجنبي بنفس المعيار وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ فؤاد الخلفات.

السيد فؤاد خلفات: شكراً معالي الرئيس.

في موضوع المادة الرابعة نحن قمنا بشطب الاضافة التربية و الاعلام والاتصالات والبرمجيات وهنا لي تعليقان: التعليق الاول:

اصلاً وابتداءً في قضية الاستثمار في الاعلام، المادة الخامسة من قانون مؤسسة الاذاعة والتلفزيون لا تسمح بالاستثمار، لكن ونحن الان نقول انه لايجوز الاستثمار في الاعلام على ارض الواقع يجري استثمار في الاعلام، نحن الان شركة (C.N.N) تستثمر استثماراً اعلامياً واضحاً في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون.

معالي رئيس المجلس: استاذ فؤاد احنا اغلقنا هذا الباب نرجو عدم العودة لما تم اقراره رجاءاً، الاستاذ عبدالرؤوف الروابده.

السيد عبدالرؤوف الروابده: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة ان الفقرة (أ) قبلنا فيها شطب ما اوصت اللجنة باعادة شطبه، لكن احتجاجي وعمل شطب عبارة ضمن المناطق المنظمة داخل حدود البلديات.

نحن اوصينا بان يتم الاستثمار في مشاريع الاسكان والاعمار ولكن من مفهوم هذه الدولة وهذا الوطن اننا لا نريد الاعتداء على الارض الزراعية، فنحن لا نريد ان تمام مشاريع للاسكان والاعمار في الاراضي الزراعية، وهو المفهوم الذي يعمل من اجله هذا المجلس.

ولذلك قلنا التقييد اننا لا نسمح للاستثمارات الاجنبية بالبناء خارج مناطق حدود البلديات، اذا كان مسموح لمواطن ان يبني في قطعة ارضه فلا يجوز ان نسمح لمستثمر عربي او اجنبي ان يأتي للاستثمار خارج حدود المناطق البلدية. من مفهومنا ان المناطق البلدية هي المناطق المخدمه والمتوفرة فيها الخدمات، من مفهومنا الثاني ان مناطقنا البلدية قادرة على استيعاب اربعة اضعاف سكان الاردن باعدادهم الحالية وبنسبة الكثافة السكانية.

ومن هنا كان الهدف ان لا يتم السماح

كلنا من أهل

للمستثمر الاجنبي بالبناء خارج حدود البلديات، وشكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكرا معالي الرئيس.

الحقيقة كانت اللجنة تعي تماما ما تفعله بشأن هذه المادة، لو اننا الزمنا المستثمر ان يستثمر داخل حدود البلديات لابقينا على الكشافة بالاستثمار الصناعي والصحي والزراعي وفي مجال السياحة وفي مجال الاعمار داخل حدود المناطق المخدومة والمتطورة اصلا، وكان المقصود هنا ان تتوسع مشاريع الاسكان والاعمار والصناعة والتجارة والزراعة الى مناطق في مساحات خارج حدود البلديات فقط، ثم ان ما يلزمها من خدمات ومن بنية تحتية هذه ايضا لابد ان تحسب في حساب التطوير للمناطق الريفية التي تأتي مع المشاريع، وبالتالي يمكن ان يكون هنالك توسع في الخدمات وتوسع في العمران وتوسع ايضا في تطوير الاقتصاد والصناعة في ان واحد، وشكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي وزير البلديات.

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة: شكرا معالي الرئيس.

الحقيقة الامر اننا كتبنا بديا اطرح ما طرحه معالي الاخ ابو عصام لكن الحقيقة اذا تركنا مشاريع الاسكان والاعمار على اطلاقها هذا النص يقيد قانون التنظيم، فقانون التنظيم

مشاريع الاسكان والاعمار يحدد اين تقام هذه المشاريع، فلا خطر انا برأيي الحقيقة لا خطر من حذف ضمن المناطق المنظمة داخل حدود البلديات لان قانون التنظيم هو الذي سيحدد اين نقيم مشاريع الاسكان سواء كان المستثمر اردنيا ام اجنبيا، فلا خطر من ذلك وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي: معالي الرئيس.

اولا: مقترح اللجنة شطب كلمة اجنبي والاستعاضة عنها بكلمة مستثمر اعتقد بانه يجب ان تشطب الكلمتان شخص اجنبي وليس فقط اجنبي لان هذا الموضوع وافقنا عليه في الاصطلاحات قلنا حذف كلمة شخص اجنبي واستبدالها بكلمة مستثمر في بداية القانون.

فلا يجوز ان نبقى كلمة شخص ونحذف فقط اجنبي لانه في بداية القانون التعريفات حذفنا كل كلمة شخص اجنبي واستبدالها بكلمة مستثمر.

ثانيا: سيدي الرئيس ارجو ان اسأل هل سجل اسمي قبل التصويت ام بعد التصويت؟ انا طلبت الكلام مرتين في المرة الاولى والثانية لانه اذا كان قبل التصويت فلم تعطى الفرصة لان تبدي وجهة نظرنا قبل ان يصوت، الحقيقة انا كنت اريد ان اشرح موضوع اعتقد بان حقيقي وواقعي ومهم جدا، يعني عندما نحذف التربية والتعليم، ومفهوم على انه أي استثمار في التربية والتعليم يكون في البناء الخارجي وليس له اية علاقة في الجوهر او الموضوع، لان المناهج

البلديات، لو سمحت كما اعطى فرصة الاستاذ عبدالرؤوف فتحدث فيجب تحقيق المساواة لا تحدث.

معالي رئيس المجلس: تفضل مين منعك؟

السيد عبدالمنعم ابوزنط: الواقع انا اثني على ما ذهب اليه الاستاذ عبدالرؤوف، ثانيا معالي الرئيس هناك قيود تضمن حقوق الشعب فيها يتعلق بالصناعة التي اشار الى خطورتها معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي، ينبغي ان تقيد بهذه العبارة الصناعة، مع مراعاة حق الصناعة الوطنية لئلا تصبح يد الاجنبي غولا يتبلغ الصناعة الوطنية، ومن ثم نستعمر من خلال هذه المصنوعات.

معالي رئيس المجلس: اي موضوع تكلم عنه شيخ ابوزنط؟

السيد عبدالمنعم ابوزنط: نعم معالي رئيس المجلس: ما تم اقراره لا يجوز البحث فيه، النقطة الاولى قبل تأييدك لاقتراح الاستاذ عبدالرؤوف ما عدا ذلك الموضوع اقر لا يجوز البحث فيه.

السيد عبدالمنعم ابوزنط: استاذ عبدالرؤوف تحدث ايضا فيما اقر، انا اريد ان اكمل دقيقة واحدة تبرة للدمة.

معالي رئيس المجلس: ليس موضوع دقيقة، ما تم اقراره لا يجوز البحث فيه هذا الموضوع.

السيد عبدالمنعم ابوزنط: كيف يسمح لفلان ولا يسمح لعلان؟

والبرامج وادارة المدارس كلها هذه حكومة بموجب قوانين من وزارة التربية والتعليم.

نحذف هذا الموضوع ونبقى الصناعة؟ الصناعة لانه اذا تحكم الاجنبي في جوهر الصناعة يتحكم في مستقبل هذا البلد، نبقى الصناعة ونحذف التربية والتعليم، فانا الحقيقة طلبت الكلام قبل ان يصوت ولم اعطى فرصة التصويت، على كل حال انا احترم قرار المجلس، لكن احتج على عدم اعطائي الكلام قبل التصويت وشكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا معالي ابومحمد حقيقة الي طلبوا التسجيل كثروا والاخ ابو محمد سجل وامامه الاخوان الي تحدثوا جميعا، ولكن عندما طلب الاخوان هناك اقتراح وثني عليه وطلب التصويت عليه هذا الذي حصل، الدكتور الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي:

بسم الله الرحمن الرحيم

في الحقيقة ان الامور الاربعة التالية: التعدين والتربية وما بعدها تختلف اختلافا كبيرا من حيث الطبيعة عن الامور الخمسة الواردة.

معالي رئيس المجلس: شكرا الشيخ ابوزنط.

السيد عبدالمنعم ابوزنط:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا معالي الرئيس

معالي الاستاذ عبدالرؤوف الروايده اثار نقطة تتعلق بمشاريع الاسكان داخل حدود

معالي رئيس المجلس: لم يسمح لاحد ان يتجاوز النظام.

السيد عبدالمعزم ابو زنت: على كل حال انا احتج معالي الرئيس للتعجل في التصويت على هذا القانون لقد تعجلنا، لدينا كلام كثير حول هذا القانون. معالي رئيس المجلس: هذا الموضوع رجاءا بطلب من المجلس وتم التصويت عليه بنسبة كبيرة، الاستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: التي صوت عليه لا يجوز الكلام فيه انتهينا منه.

معالي رئيس المجلس: شكرا، نقطة نظام استاذ ابو محمد.

السيد عبدالحفيظ علاوي:
بسم الله الرحمن الرحيم

انا ارى انه ما دام صوتنا انا ارجع الى النظام الداخلي، وكل الكلام الذي بحث مخالف للنظام الداخلي يعني اقترح قطع الكلام في هذا الموضوع، واطلب من الرئاسة اغلاق الحديث في هذا.

معالي رئيس المجلس: احنا متفقين واعلنا عدة مرات ما تم اقراره لا يجوز العودة اليه وهي النقطة الاولى ما تم حله، اما في بنود اخرى في المادة الباب مفتوح، لم تقر المادة بكاملها وانما أقر بند واحد من المادة وبقية البنود من المادة الرابعة هي التي نناقش بها الان، نقطة نظام للشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكرا معالي الرئيس.

الحقيقة ما تم بحثه في هذه المادة هو شطب البنود ستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة فقط، اما البنود الاخرى الواردة في مشروع الحكومة التي هي الصناعة والسياحة والصحة والزراعة ومشاريع الاسكان فهي ما تزال موضوع بحث، ولذلك الشيخ ابو زنت لم يتجاوز النظام الداخلي ويحق له ان يتكلم في هذا الموضوع لانه يتكلم في امر لم يقر هذه حقيقة.

معالي رئيس المجلس: هذه يا سيدي واضحة.

الدكتور علي الفقير: لا والله كيف واضحة؟ معالي رئيس المجلس: الاستاذ محمد الدردور.

السيد محمد الدردور: في السطر الاول للمادة المذكورة ورد كلمة (بصورة فردية) لاي شخص اجنبي الاستثمار في المملكة بصورة فردية، افهم من ذلك انه هل اذا تقدمت شركة بطلب للاستثمار ثمنه او ثمنه هذا النص من مزاوله حقه حسب نص القانون؟ هذا من ناحية.

من ناحية ثانية ان هناك تعريف للشخص الاجنبي الشخص السطحي او المعنوي الا يتعارض ايضا مدلول العبارة الشخص الاجنبي مع النص الوارد في هذه المادة نفسها تحت عبارة بصورة فردية، واذا استعرضنا بقية المواد كلها لا نجد اي اضافة لهذه الكلمة بصورة فردية في كل الاصطلاحات التي واردة يعني ملازمة للشخص اجنبي الا في هذه المادة، هنا موضع استغراب وسؤال لماذا وضعت؟ وماذا تعني؟

معالي رئيس المجلس: شكرا، الدكتور رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: ما اثاره الزميل له وجهته، ولا مانع اطلاقا من الغاء بعبارة بصورة فردية ليقى الشخص الطبيعي فردا كان ام شركة له فرصة الاستثمار وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ عبدالحفيظ.

السيد عبدالحفيظ علاوي: انا ما زلت عند رأيي انه احنا صوتنا على الفقرة الاولى واعيد فيها الكلام، فانا اصر انه احنا صوتنا واذا كان فيه استعجال في التصويت ما شي اما احنا صوتنا.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبد الرؤوف نقطة نظام.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: هل من حق رئيس اللجنة ان يتكلم نيابة عن اللجنة فيتنازل عن نص تقدمت به الحكومة؟ يبدي رأيه الشخصي في اقتراح ورد الان وليس اقتراح رأي اللجنة، اما صاحبة المشروع الحكومة التي تنازلت او لا تنازل، وشكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، رئيس اللجنة تكلم برأيه.

السيد رئيس اللجنة: انا تكلمت برأبي ولم اقرر باسم اللجنة وشكرا.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ ابوشجاع.

السيد حسين مجلي: واضح من صدر المادة الرابعة انها تساوي اي مستثمر مع المواطن في مجالات هامة يمكن من خلالها السيطرة على اقتصاد الوطن وبالتالي التحكم في الوضع السياسي فيه، وحقيقة انا لا افهم ان يماثل المواطن مع مطلق اي مستثمر، افهم ان يكون النص يجوز لاي مستثمر عربي الاستثمار في المملكة في اي مشروع في المجالات التالية.

يساوي مع المواطن وبالعكس يمكن ان يحفز الاستثمار العربي للاستثمار في الاردن، اما ان يكون مطلق اي اجنبي يدخل حقل الصناعة والسياحة والصحة والزراعة بدون اي قيد؟

الواقع انا ارى ان يقيد الاجنبي من غير العرب بان يكون هذا الاستثمار الحد الأدنى بقرار من مجلس الوزراء والا بخلاف ذلك نفتح كل هذه المجالات الهامة بحيث يسهل التحكم في اقتصاد الوطن ومن خلال ذلك يمكن التحكم في سياسة الوطن، لذلك اعود لاقتراح النص التالي:

يجوز لاي مستثمر عربي الاستثمار في المملكة في اي مشروع في المجالات التالية، كما هي.

فقرة اخرى، اما المستثمر (اي مستثمر آخر) يجوز الاستثمار بقرار من مجلس الوزراء وشكرا.

معالي رئيس المجلس: هذا اقتراح وعليه تلبية، الاخ مقرر اللجنة.

السيد المقرر: في وارد في المادة التاسعة ان لا تتجاوز مساهمات الاجنبي في اية حالة من

كلنا من الشعب

الحالات عن (٤٩٪) حتى يكون القرار الاقتصادي والسياسي في أيدي مؤسساتنا الوطنية لا بيد الاجنبي وهي وارده في التعديل في المادة (ج) على صفحة اربعة من الجدول التي امامكم.

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي وزير التخطيط.

معالي وزير التخطيط: شكرا سيدي الرئيس.

اريد ان اعلق تعليق عام على هذه المادة او على اهداف القانون واريد ان اقول حقيقة ان الاستثمار الاجنبي في الاردن يكاد يكون معدوما وليس هناك حقيقة اي منافسة خطيرة او حتى هامشية للمستثمر الاردني في اي مجال من المجالات سواء كانت مطروحة في هذه المادة او التي طرحتها اللجنة، حجم الاستثمار الاجنبي من حيث المبدأ مفقود مش موجود، فلا بد لنا من تخفيف العرافيل ما امكن، ليس هناك خطر من سيطرة اجنبية على اي قطاع من هذه القطاعات لان الاستثمار في هذه القطاعات جميعاً منظم ضمن قوانين وانظمة تعالج كيفية الحقوق وكيفية الاستثمار دون الاعتداء على الحقوق العامة او الحقوق الاردنية بشكل عام. اعود واقول فيسبما يتعلق بقضية الاستثمار بصورة فردية، المقصود هنا ان يمتلك هذا المستثمر كامل المشروع سواء كان شخص طبيعي او شخص معنوي انه يستطيع ان يقوم بالاستثمار اما بالمشاركة مع اردنيين او بصورة فردية، المشاركة مع الاردنيين مسموح بها في المواد التالية:

هذه المادة تسمح له ان يقوم بالاستثمار بصورة فردية وان يمتلك (١٠٠٪) من قيمة هذا الاستثمار ضمن القوانين والانظمة وليس العملية مفتوحة كما يظن لان النص يقول:

على ان لا يقل رأسماله او مقدار حصته او مساهمته في المبلغ الذي يحدد في النظام الذي يصدر بمقتضى هذا القانون.

يعني قد يحدد النظام الذي سيصدر من مجلس الوزراء نسبة المساهمة ب (١٠٠٪) وقد يحددها ب (٧٠٪) وقد يحددها ب (٥٠٪) وقد يحددها ب (٣٠٪) في ضوء الاوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد ومدى حاجتنا للاستثمار الاجنبي في كل مرحلة من المراحل.

الاصل ان هذا القانون يعطي مرونة ويعطي وصاية لمجلس الوزراء في التصرف في ضوء المصلحة الوطنية العليا، وشكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الدكتور محمد ابو فارس.

الدكتور محمد ابو فارس: شكرا.

الحقيقة يبقى الاصطلاح فعلا مطلقا لا بد من تقييده واما (٤٩٪) فهي في الشركة المساهمة فقط، ومن هنا ليس هذا ان صبح انه تقييد ليس تقييدا عاما ولذلك لا بد من وجود تقييد اخر.

اما ما ذكره معالي الوزير من انه لا يريد ان يقيّد ابتداءً فهذا في الحقيقة امر خطير جدا ان يقال ان الشركة ان تكون (١٠٠٪) ورأس مالها اجنبي وخاصة اذا قلنا غير عربي فهذا له اثر شديد فعلا ويجب ان يقيّد وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ يوسف مبيضين.

السيد يوسف مبيضين:
بسم الله الرحمن الرحيم

اولا اري ان تبقى كلمة بصورة فردية ويضاف لها فردية او كشركة الحقيقة القصد واضح ان يكون للفرد دور في الاستثمار كفرد ولكن لا يجوز ان تتغاضى عن وضع نص يشمل الشركات.

لذلك انا اقترح ان يكون النص:

يجوز لأي شخص مستثمر الاستثمار في المملكة بصورة فردية او كشركة في اي مشروع ... الخ، هذا اقتراحي.

بالنسبة للموضوع الذي تارة الاخ ابوشجاع الحقيقة القصد من وضع القانون ووضع هذا النص بالذات والنص على الاستثمار هو تشجيع المستثمرين حتى يأتوا للاستثمار في المملكة، فاذا جعلنا هناك تمييز بين العربي والاجنبي خسرتنا مجال من مجالات الاستثمار التي نحرص عليها، ان تستقطب في بلدنا بصورة جيدة ومنعشة لاقتصادنا وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء: شكرا معالي الرئيس.

اسمح لي ان اوضح بعض الامور:

بالنسبة لكلمة بصورة فردية التي تفضل فيها الاستاذ يوسف والاستاذ الدردور الواقع

الكلمة التي تحدد ذلك هي كلمة المستثمر في بداية الفقرة يجوز لأي مستثمر، فهو في التعريف موضوع من هو المستثمر، يعني شخص معنوي او شخص طبيعي، فاذاً محدد هنا.

المقصود بكلمة فردية ان يملكها بشكل فرادي مش كمجموعة فهذه مغفلة.

بالنسبة للتقييدات التي تتفصلوا عليها اذا انتهوا للمواد اربعة وخمسة وستة هي فيها تدرج، في المادة الرابعة هناك مشاريع استثمارية يمكن ان يملكها الشخص بكاملها لكن في المادة الرابعة هناك نظام سيفضه مجلس الوزراء عندما يصدر هذا القانون يحدد قيمة المبالغ، يعني قد لا يكون هناك استثمار بالملايين قد يكون بصناعات صغيرة لانه في المادة تقول:

او مساهمته فيه، عن المبلغ الذي يحدده في النظام، فهنا تقييد وتدرج.

عندما نأتي الى المادة الخامسة نأتي الى قطاعات مختلفة، هناك حذب (٤٩٪) يعني اي مشروع تجاري أو المقاولات أو في اعمال النقل البري والبحري والجوي في المملكة يجب ان لا يتمدى (٤٩٪) فهذا ايضا قطاع اخر من الاستثمار في الاردن له تقييداته.

القطاع الثالث او القيد الثالث او التدرج الثالث يأتي في المادة السادسة عندما يقول:

بان مجلس الوزراء، وليس مطلقة، يجب ان يوافق مجلس الوزراء على اي استثمار.

الواقع ان هناك حدود معينة وفي قطاعات استثمارية مختلفة لها قواعدها محددة في ثلاث المواد.

هكذا من الله على

لذلك انا لا ارى الواقع اي خوف من اي تسبب او استزادة في هذه الامور وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ ابوشجاع.

السيد حسين مجلي: شكرا معالي الرئيس، الواقع القاريء بعناية للمواد التي ذكرها دولة الرئيس يجد بوضوح ان الصناعة والسياحة والصحة والزراعة الاستثمار فيها يأتي من المستثمر سواء كان فردا ام شركة بشكل مطلق وبدون قيد ويعامل معاملة المواطن، وارجو ان يقرأ هذا النص بعناية. ونحن نعرف جميعا ان المستثمر الاجنبي عادة يصحب معه اتجاهات سياسية والواقع ان هذا المشروع عندما عرض على المجلس انا كمواطن استذكرت مشاريع الانفتاح في (مصر) التي من خلال هذا الانفتاح دخل توجهات سياسية والتسبب والفساد.

لذلك انا قرأت هذا النص بكل عناية ووجدت انه لا قيد على المستثمر فردا ام شركة ان يدخل بشكل فردي او شركة في الصناعة والسياحة والصحة والزراعة وهذه اسس الاقتصاد الوطني، دون قيد، فهل هذا المجلس حقيقة يرغب الدخول بهذا الاستثمار للتحكم في الاقتصاد الوطني ودون قيود؟! انا ارى ان هذا يمتنى الخطورة وارى ان يحفز فقط الاستثمار العربي وتعطى هذه الحقوق للمستثمر العربي عدا سيكون داخل باتجاهات سياسية. ولذلك الحد الاول ان نقول لغير المستثمر العربي ان يكون القيد بقرار، مع انني من دعاة ان يكون الواقع تصلب اكثر في هذا المجال، بالعكس

بالقانون ان يكون محدد ولكن الحد الادنى ان نقول بقرار من مجلس الوزراء في هذا المجال. اما ما اوضحه بالتدرج الاخر التي اشار اليه دولة الرئيس حقيقة اذا المستثمر الاجنبي اسس شركة في مجالات معينة بها (٤٩) لكن في المادة ستة.

(لمجلس الوزراء بناء على تسبب الوزير ان يوافق لاي مستثمر الاستثمار في اي من المشاريع غير المنصوص عليها).

غير المنصوص عليها يعني غير حقل الصناعة، السياحة، الصحة، الزراعة، ما يتجاوز ذلك ويخالفه بها موافقة من مجلس الوزراء، وقد يرد حتى مدخل التي حذفناه انه اذا به يستثمر في التربية والتعليم والاعلام يجوز بموافقة مجلس الوزراء ان يستثمر في هذا المجال وهذا ايضا برأيي خطير لانه حقيقة في بعض المجالات مفروض ان يتمتع فيها الاستثمار خاصة في عصر ما نسميه بالامبريالية الاعلامية، احنا دون السماح نشكو من التحكم الاعلامي الغربي فكيف اذا اجزناه في القانون؟

انا رأيت هذه المجالات ان تمنع حتى بالنص بحيث أن يجوز لمجلس الوزراء ان يوافق على استثمارات في مجالات محددة وشكرا.

معالي رئيس المجلس: وشكرا لكم، معالي وزير الصناعة والتجارة.

معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين: شكرا معالي الرئيس.

في الواقع ان الانظمة والقوانين المعمول بها حاليا تحيز لاي مستثمر اجنبي ان يستثمر في هذا البلد، وانا استغرب اننا لم نتعرض لهذا

الموضوع سابقا، في الواقع انه لا يوجد الان مستثمرين لاسياسيين ولا امبرياليين جالسين ينتظروا هذا القانون، القوانين المعمول بها الان تحيز ذلك، في التجارة فقط مسموح ان يكون اقل من (٥٠٪) بينما في الصناعة والسياحة يستطيع اي مستثمر اجنبي ان يمتلك (١٠٠٪) من اية شركة.

ارجو ان تأخذ المواضيع بواقعها وتعامل مع الموضوع على واقعه وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، ارجو ان اذكر ان هناك اقتراح من الاستاذ حسين مجلي وثني عليه، استاذ حسين مجلي اذا سمحت ان تضع اقتراحك مكتوبا حتى يتم التصويت عليه لانه نبي عليه، الاستاذ سلامة الغوييري.

السيد سلامة الغوييري: في الواقع حول اقتراح الزميل ابوشجاع جاء متأخرا اذا كنا بدنا نحترم قرارات المجلس لان صدر المادة او القانون المادة (١) فيه التي اقرناها سابقا.

يسمى هذا القانون (قانون تنظيم الاستثمار الاجنبي) ما قلنا وما اقرنا انه قانون الاستثمار العربي، لذلك الاقتراح اعتقد انه جاء في غير مكانه.

حول موضوع المادة الرابعة ما جاء باقتراح اللجنة وهو شطب عبارة (ضمن المناطق داخل حدود البلديات) كلنا نعلم ان هناك مشاريع اسكان تقام خارج مناطق البلديات وخارج التنظيم وهذه المشاريع عندما ترخص ونجاز من قبل وزارة البلديات تكتمل الخدمات كاملة من اصحاب هذه المشاريع، لم تتكلف البلديات

بشيء من ماء وكهرباء وطرق معبدة وتصل جميع الخدمات من قبل اصحاب المشروع أو الشركة المستمرة لمثل هذه المشاريع، وهذا باعتقادي يخفف عبء كبير على البلديات لان هذه المشاريع اذا حصرت داخل حدود البلديات وداخل التنظيم بما معناه المستثمر في هذا المجال استفاد من الخدمات المجانية التي تقدمها البلديات ويصبح عبء وحي جديد يضاف الى اعباء البلديات وخاصة البلديات الكبرى.

باعتقادي يجب ان نشجع البناء خارج مناطق التنظيم اذا كنا نطالب بان نخفف الهجرة من الريف الى المدينة فيجب ان يبقى هذا النص والذي اقترحت اللجنة على ان يكون خارج وتشطب كلمة داخل حدود البلديات وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ البطوش.

السيد عاطف البطوش: شكرا معالي الرئيس.

نلاحظ في تعريفات المادة (٢) (يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك).

الفقرة (أ) المصدر التي ذكره فيه:

(يجوز لاي شخص اجنبي الاستثمار في المملكة بصورة فردية) ولذلك يفهم من هذا ان الشخص المعنوي لا يجوز له لان القرينة هنا تدل على خلاف ذلك (بصورة فردية).

ثانيا: ارى بالنسبة للفقرة (ب) احنا نعالج حقيقة مشكلة الان قلة الاستثمارات في

هكذا من المأهول

هذا البلد وهذه المشكلة لا يفترض أنها لها الدوام والاستقرار الى ابد الابد حتى نعطيهها او نعطي المستثمر الاجنبي مزايا المستثمر الاردني، لذلك ارى ان يكون نص الفقرة (ب).

يعامل المستثمر الاجنبي في اي من المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بموجب تعليمات يصدرها مجلس الوزراء، حتى يكون هنالك في تغير ان وجدنا انها حلت هذه المشكلة يستطيع مجلس الوزراء ان يصدر تعليمات خلاف ذلك دون ان نعطي المستثمر الاجنبي على الدوام حقوق المستثمر الاردني وشكرا.

اصوات: نفي على هذا.

معالي رئيس المجلس: وشكرا لكم، الأستاذ نايف الحدييد.

السيد نايف الحدييد:

بسم الله الرحمن الرحيم

بالنسبة للمادة الخامسة ما ذكره الاخوان عن حصة المستثمر (٤٩٪) المستثمر الاجنبي او العربي، في الواقع ان هذا الرقم نتيجة التجارب التي مرنا بها ان بإمكان المستثمر ان يتعدى هذا الرقم بالاتفاق مع الشركة او اعضاء الشركة الذين ساهموا معه بالاستثمار، وبذلك هو يعني هيك هيك راح يستقل وتكون له اليد الطولى في هذه الشركة، هذه نتيجة التجربة التي تعلمناها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الأستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: اذكر سعادة النائب المحترم انه يناقش المادة خمسة وهي ليست بالتي تتعامل مع المجالات الواردة في المادة الرابعة، المادة الخامسة تتكلم عن النقل البري والبحري والجوي والمقاولات والمشاريع الادارية ولا تتكلم عن صناعات فقط اردت ان اذكر سعادة الزميل بذلك وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الأستاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

يعني حقيقة احنا تكلمنا كثير في الموضوع.

اولا: القانون اسمه (قانون تنظيم الاستثمار) والمقصود فيه تشجيع الاستثمار، واحنا كل فحوى حديثا بالذي تم هو نوع من تقييد الاستثمار اكثر من اللزوم، مع احترامنا لكل التخوفات وهي واردة نحن لسنا بلدا يجاذبا استثماريا ما فيه عندنا شيء نستثمر فيه يعني نحكي كلام بس هيك ما فيه شيء، ماء مافي عندنا، ولذلك الحقيقة نضيق وقتنا على الفاضي.

الجانب الاخر ان القانون هذا حقيقة ينظم الجانب المادية للاستثمار ولكن الجوانب المعنوية والقيمة تحكمها قوانين وانظمة واحكام دستورية اخرى، هذا اتوقع لازم نأخذ فيه الجانب المادي البحث لظروف الاردن وان الاردن ليس سنخافورة ولا هونغ كونغ ولا غيره واقترح اقفال باب النقاش والتصويت على هذه المادة وشكرا.

واضح الان نصوت عليه، من يؤيد هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: ٣٤ - ٥٦.

معالي رئيس المجلس: ٣٤ من ٥٦ ومرافق على الاقتراح، الان فيه اقتراح بالتصويت على المادة بكاملها مع التعديلات التي اتخذ فيها قرار، من يوافق على المادة مع التعديلات المضافة.

السيد الامين العام: ٣٤ من ٥٦.

معالي رئيس المجلس: ٣٤ من ٥٦ وفازت المادة مع التعديلات المشار اليها، السيد احمد الكفاوين.

السيد احمد الكفاوين: وقد تمت الموافقة على اقتراحات الاخ ابو شجاع، هذا يقتضي تغيير اسم القانون ابتداء ليكون (قانون تنظيم الاستثمار العربية).

معالي رئيس المجلس: سنعود الى ذلك بكل مادة، نقطة نظام الدكتور محمد ابو فارس.

الدكتور محمد ابو فارس: المادة الاولى تنص على هذا.

يسمى هذا القانون (قانون تنظيم الاستثمار العربية والاجنبية).

معالي رئيس المجلس: شكرا، للسيد المقرر المادة الخامسة.

السيد المقرر:

معالي رئيس المجلس: فيه تنبيه على الاقتراح، نعطي الاولوية الى اقتراح الأستاذ حسين مجلي ايضا اقتراحه ثني عليه لنطرحه قبل التصويت على المادة بكاملها، الأستاذ حسين مجلي رجاء نص الاقتراح.

السيد حسين مجلي: الاقتراح كالتالي المادة ٤ (أ).

يجوز لاي مستثمر عربي الاستثمار في المملكة في اي مشروع في المجالات التالية على ان لا يقل رأسماله او مقدار حصته او مساهمته فيه عن المبلغ الذي يحدد في النظام الذي يصدر بمقتضى هذا القانون.

١ - الصناعة

٢ - السياحة

٣ - الصحة

٤ - الزراعة

٥ - مشاريع الاسكان والاعمار ضمن المناطق المنظمة داخل حدود البلديات.

ب - يعامل المستثمر العربي من اي من المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة معاملة المستثمر الاردني في ذلك المشروع.

ج - لا يجوز للمستثمر غير العربي الاستثمار في اي من المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة الا بناءا على تنسيب الوزير وبقرار من مجلس الوزراء.

عكسناها هذه انه لا يجوز الا، هذا اقتراحي.

معالي رئيس المجلس: هذا الاقتراح

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥ -

يجوز لأي شخص اجنبي الاستثمار في المملكة في أي مشروع تجاري أو المقاولات أو في أعمال النقل البري والبحري والجوي في المملكة وذلك بالاشتراك مع شخص أردني شريطة أن لا تقل حصة المستثمر الاجنبي أو مقدار مساهمته في المشروع عن المبلغ الذي يحدده النظام لهذه الغاية وأن لا تتجاوز نسبة حصته أو مقدار مساهمته عن (٤٩٪) من رأس المال المستثمر في المشروع.

قرار اللجنة المالية

المادة ٥ -

شطب كلمة (اجنبي) والاستعاضة عنها بكلمة (مستثمر).

وتوصي اللجنة الموافقة.

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالرؤف.

السيد عبدالرؤف الروابده: شطب كلمة (شخص اجنبي) مش بس اجنبي واستبدالها بالمستثمر.

معالي رئيس المجلس: استاذ البطوش.

السيد عاطف البطوش: الحديث في هذه المادة نلاحظ على الشخص الاجنبي أو المستثمر الاجنبي، لكن أرى أن يضاف المستثمر الاجنبي أو المستثمرين الاجانب لانه يجوز للواحد أن يكون له (٤٩٪) فقد يكون اثنين يكون لهم (٩٨٪)، المستثمر أو المستثمرين الاجانب انه لا يزيد حصصهم جميعا عن (٤٩٪).

معالي رئيس المجلس: شكرا استاذ البطوش، السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: معالي الرئيس هنا المستثمر مطلق على نسبة الاستثمار غير الاردني وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: هذه الجنسية جنس المستثمر فهي عامة تشمل واحد اثنين وثلاثة والعشرة.

معالي رئيس المجلس: اذن هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦ -

لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يوافق لأي مستثمر اجنبي الاستثمار في أي من المشاريع غير المنصوص عليها في هذا القانون وبالشروط التي يحددها المجلس.

قرار اللجنة المالية

المادة (٦):

شطب كلمة (اجنبي) الواردة بعد كلمة مستثمر.

معالي رئيس المجلس: الدكتور همام سعيد.

الدكتور همام سعيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا معالي الرئيس

اقترح عدم الموافقة على ما جاء من تنسيب اللجنة المالية والحكومة وذلك لاننا في المادة الرابعة سبق ان منعنا بعض الاستثمارات في ميدان التربية في ميدان الاعلام في ميدان البرمجيات، بينما المادة السادسة ستفتح مجالات كثيرة جدا وسوف لا يوجد ربحا يعني مادة محظورة وبالتالي قد يوافق مجلس الوزراء على امر يتعارض مع ارادة هذا المجلس عندما قال انه في بعض المجالات ينبغي ان لا يكون فيها استثمار اجنبي، ومن هنا فاني اقترح شطب هذه المادة كليا وعدم اعطاء هذا الحق لاحد ما دام قد يصدر عنه شيء مخالف لما سبق وشكرا.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكرا، دولة الرئيس.

دولة رئيس الوزراء: شكرا معالي الرئيس.

الواقع يعني يجب ان نكون منطقيين مع انفسنا معالي الرئيس.

نحن بلد فقير وهناك بطالة باستمرار تزداد باستمرار وهناك مطالبات لخلق فرص للعمل ويتفعل الدورة الاقتصادية، هذا البلد بطاقاته المحدودة لا يمكن ان يتمكن من التغلب على ذلك. اذا كانت الاستدانة من الخارج ممنوعة، واذا كان الاستثمار ممنوع، واذا كانت امكانيات البلد محدودة كيف يمكن ان نفعل الاقتصاد وان

نقضي على البطالة؟ هل القضاء على البطالة سيكون بازدياد التوظيف داخل الجهاز الحكومي وبالتالي نضخم الجهاز الحكومي ونضخم البيروقراطية والروتين أو يفتح ابواب العمل والاستثمار ان كان عربي أو اجنبي؟ هذه فلسفة القانون، فلا يجوز ان نكون متناقضين نطالب بشغلات في جلسات ما، ثم نطالب باشياء تناقضها في جلسة اخرى، لذلك هذه فلسفة الاستثمار، ما فيه بلد في العالم الان حتى اللي كان مسكر على حاله بالاستثمار فتح ابوابه للاستثمار الاجنبي، نحن لا نرى ضميرا في ذلك. هناك قوانين هناك برلمان يراقب، هناك اشياء كثيرة يمكن ان نحدد طرق الاستثمار ونمنع الاستغلال والسيطرة، اما حتى بموافقة مجلس الوزراء يمنع ذلك، والله هذا يقتل الاستثمار نهائيا وما احد بعدين يطالبنا بموضوع البطالة أو غير البطالة لانه لا نستطيع نحن بقدرتنا الذاتية ان نقضي على البطالة، اذا الحكومة والبلد بقدرتها الذاتية بدها تقضي على البطالة يعني التوظيف في الجهاز الحكومي فقط ما عندنا شيء آخر وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا دولة الرئيس، الاستاذ مقرر اللجنة.

السيد المقرر: كنت اود الحديث عما دار حول ما ذكره دولة الرئيس، حقيقة استغرب انه كيف تكون هناك دعوات ملحة في المجالس في السوق وفي الشارع في كل مكان بفتح فرص استثمار وفرص عمالة، وتغلق الابواب لمن للاشخاص الذين يحاولون يفتحوا فرص استثمارية موجودة داخل البلد، ما دامت الامور

هكذا من المأهول

مقيدة حقيقة مقيدة وتعليمات ومن مجلس الوزراء، وايضا هذا لماذا نحن نغلق الابواب على الاستثمارات الاجنبية من اين تأتي؟ من اين نعمل مصانع ومشاريع واسكان وما شاكل ذلك؟ انا لا ادري هل هناك اذا كان في هناك حلول بدائل عملية تقول واحد زائد واحد بدل هذا فليفضل المجلس الكريم بطرح البدائل والا لماذا؟ كيف بدنا احنا نغلق الابواب على نفسنا ونخلق فرص عمل ونخلق عمالة ونخلق انتاج والله لا ادري، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لك، الدكتور احمد عتاب.

الدكتور احمد عتاب: لا شك ان رؤوس الاموال في العالم تتجول من بلد الى اخر، ونحن في الاردن عندما نقيم صناعة معينة لا شك اننا نتمتع على صناعة اساسية ومعروفة في العالم ولتكن قطاع السيارات، او مواد كيميائية، هناك امكانية دائما لرؤوس الاموال للشركات العالمية ان تفتح فروع لها في البلاد الاخرى ولتكن الاردن لاننا لا نملك الخبرة، ولا نملك رؤوس الاموال، اذن لا بد من امكانية استقبال الخبرة ورؤوس الاموال من الصناعات العالمية للاستثمار في الاردن كما هي في البلاد الاخرى، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الاستاذ عبد العزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: شكرا معالي الرئيس الحقيقة نحن نتوجس خيفة من هذه الاستثمارات الاجنبية ونحن نندرك الزحف

علينا من قبل هذه الدول التي بدون استثمارات توشك ان تقضي علينا وعلى اقتصادنا وعلى بلادنا. لذلك ما نراه في هذا القانون يحتاج الى حيلة وإلى حذر واننا لست مع المانعين الحقيقة، وانما انا مع المؤيدين للاستثمارات بشكل واسع لكن مع قيود على هذا القانون ان تكون الرقابة لمجلس الوزراء، ثم لمجلس النواب، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، دكتور محمد ابو عليم.

الدكتور محمد ابو عليم: معالي الرئيس، الحقيقة انا مع ابقاء هذه المادة لان هذه المادة تعطي مرونة ان اي استثمار مثلا في الصناعة لنفترض ان منجم تعدين والشركة ترغب في صناعة معينة في هذا المنجم فيجب ان تعطى حق لمجلس الوزراء ان يقرر هذا او اي استثناء استثنائه، وضعنا شروط على اربعة وخمسة من المواد اعتقد ان ستة تعطي مرونة لمجلس الوزراء واي مجلس وزراء قد لا يكون هذا المجلس قد يكون مجلس اخر اي مجلس فهو من ابناء هذا الوطن وارجو ان تبقى هذه المادة، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، دكتور الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي:
بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة هناك اصل وهناك استثناء والاستثناء لا يجوز ان يتوسع فيه، هذا القانون جاء كقانون استثنائي ولذلك المادة الرابعة اعتقد (٥) موضوعات، والمادة الخامسة ايضا (٣) يعني (٨) حصرا، فاي زيادة عليها هي قلب

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي وزير التنمية.

معالي وزير التنمية الاجتماعية: شكرا معالي الرئيس.

برأيي اني انا موافق على ما ورد في المادة (٤) مع توجه المجلس، لكن اغلاق الموضوع كاملا قانونا بحيث انه يمنع اي مستثمر اجنبي حتى لو كان اردني ويحمل جنسية اجنبية كان اصلا اردني ويحمل جنسية اجنبية، في مرات كثيرة تكون هناك مواضع نستطيع ان نستثني فيها وعملياً الاستثناء هو ليس قلب للموضوع الاساس، لكن هناك حالات صغيرة يكون فيها اصله اردني او اصله عربي ويمكن ان يستثمر في هذه المواضع ويكون على الرحب والسعة من اغلبنا ويمكن يكونوا اخوة لنا وتوجهاتهم من توجهاتنا، اغلاق الموضوع خطر جدا وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي وزير التعليم العالي.

معالي وزير التعليم العالي: شكرا معالي الرئيس.

الحقيقة المادة (٦) تعطي سلطة تقديرية لمجلس الوزراء في الموافقة على الاستثمار في مشاريع معينة، تعطي سلطة تقديرية، وهذه المادة منسجمة مع المادة (٤٥) من الدستور التي تعطي لمجلس الوزراء حق ادارة كافة شؤون الدولة. ولذلك ممارسة مجلس الوزراء هي تخضع للظروف المختلفة فان اقرها في مشروع معين قد لا يوافق في مشروع اخر فلا يعقل ان يقفل الباب على اجتهاد مجلس الوزراء في

للاستثناء ليكون اصلا. ومن هنا المادة السادسة تتعارض مع هذا المفهوم الاستثنائي. القضية الاخرى اي توسع زيادة على هذه المجالات الظاهرة عيس بالقرار الاساسي، وعيس بالقرار الاجتماعي وعيس بالسيادة للدولة ككل، ولذلك الاقتصار على الامور التي وردت في الرابعة والخامسة هو المناسب، والتوسع يقضي الى المحذور الذي دار نقاش المجلس الكريم حوله، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: معالي الرئيس الحقيقة في موضوع المادة السادسة يلاحظ ان هذه المادة لا تنسجم مع توجه هذا المجلس في اقراره للمادة الرابعة، فهناك تقييد في مشاريع الاستثمار وحصر واستثني امور بعينها وصوت على ذلك فهذا يؤكد لنا ان توجه المجلس الكريم الى حصر الامور التي يستثمر فيها من قبل الاجانب، فان نعيد الان فتح باب الاستثمار على مصراعيه بقرار من مجلس الوزراء فهذا تعميم بعد تخصيص وهذا عكس المفهوم فنحن نعرف ان القواعد العامة ان نعمم اللفظ اولا ثم نخصص ثانيا بالتخصيص بعد التعميم وليس العكس تماما.

لذلك انسجاماً مع فلسفة هذا القانون ومع توجه المجلس في تقييد النص فاري ان هذه المادة لا قيمة لها ولا توجه لقرارها لان ذلك يتناقض مع توجه المجلس في حصر مواضيع الاستثمار وهي في المواد المنصوص عليها في المادة (٤) وشكرا.

هكذا من الأعمال

مجالات الاستثمار وفي جميع الحالات، إذا كان التخوف من ممارسة مجالس الوزراء لسلطاتها التقديرية فهناك الرقابة السياسية وسهولة المساءلة عن أي مشروع يخشى هذا المجلس الكريم من أن هناك سلطة مورست بطريق التعسف. ولذلك لا بد أن يظل لمجلس الوزراء وللحكومة سلطة تقديرية في مجالات الاستثمار، هذا النص يعطيها سلطة تقديرية وإن اقل الباب لمعنى ذلك تقييد لأي حكومة مستقبلياً أن توافق على مشروع ترى فيه جدوى سليمة للبلد وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد الزين.

الدكتور محمد الزين: شكراً معالي الرئيس.

حقيقة معالي الرئيس حكى جميع زملائي واعتبر أن من الأمور الرئيسية التي ترقى كاهل أي بلد هي البطالة المفتحة، وتكلم رئيس الحكومة قبل قليل عن البطالة. أود أن استفسركم هي المبالغ التي تدفع كرواتب للموظفين والقوات المسلحة والمتقاعدين قياساً إلى الانتاج المحلي؟ شطب ما شطب في المادة (٤)، فلماذا لم يكن لمجلس الوزراء، صاحب الولاية العامة، أن يرى في هذه المادة منفذاً له. وعلى سبيل المثال يعلم جميع الزملاء أن بالاردن نسبة ليست بسيطة من مواد التعدين، فلذلك إذا طرأ هناك مشاريع من القطاع الخاص بالنسبة للتعدين، أيضاً قبل قليل تحدثنا عن الجامعات التي يعتبر فيها بعض الاستثمار.

لذلك انني أؤيد ما تفضل به بعض الزملاء بإبقاء هذه المادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

أنا أشوف أن المادة السادسة مخالفة للمادة الرابعة تماماً، وأن المواد التي جاءت أو سمح بالاستثمار فيها في المادتين الرابعة والخامسة هي المجالات الرئيسية التي تصلح للاستثمار في هذا البلد.

الصناعة

السياحة

الصحة

الزراعة

مشاريع الاسكان والاعمار

ثم المواد الأخرى

النقل البري والبحري والجوي... الخ.

موضوع اعطاء مجلس الوزراء حرية نحن جميعاً مع هذه الحرية لكنني أقول أن المادة الرابعة والخامسة أعطت مجالات وهذا قانون، ثم موضوع مجلس الوزراء حقيقة يعني نحن نحترم أي ناس في مجلس الوزراء لكن أسأل كل التصرفات الصبح والغلط، كل قرارات لجنة الأمن الاقتصادي السابقة التي يحق للمجلس في كثير منها هي قرارات مجلس وزراء، بنك البتراء ودفع (٢٥٠) مليون له وتغطية خسائر (عالية)

لمجلس الوزراء أن يعطي للاجنبي رخصة للاستثمار، هل يقصدوا التي شطبنا أن نعبد ونجيزه لمجلس الوزراء؟

أنا اعتقد أنه المجلس يتناقض مع نفسه لو أجاز ذلك لأن توجه المجلس ومث توجه لقد قرر المجلس أنه لا يجوز الاستثمار في هذه المجالات.

ومرة ثانية حقيقة أريد أن أسأل الحكومة.

هل في أي مجال للاستثمارات غير ما أجازتها المادة الرابعة وغير ما أجازتها المادة الخامسة؟

حسب فهمي أنه لا يوجد أي مجال من مجالات الاستثمار سوى ما تقرر في المادتين الرابعة والخامسة وسوى ما شطب بقرار من هذا المجلس. فلذلك الحقيقة أنه إذا أجزنا المادة السادسة أنا أرى أنه يقصد منه أن نجيز لمجلس الوزراء ما منعه أو ما قررنا عدم الاستثمار في مجاله في المادة السابعة.

لذلك اقترح شطب هذه المادة والتصويت على ذلك. ثنائي على ذلك. اصوات:

معالي رئيس المجلس: إذا سمح لي الاخوان نستمع لمعالي وزير التخطيط.

معالي وزير التخطيط: سيدي المادة الرابعة قبل التعديل كانت قد نصت على إباحة الاستثمار في هذه القطاعات دون موافقة مجلس الوزراء، هذا الأصل، ما قام به المجلس الكريم الآن أنه عدل هذه بحيث أصبحت العربي مباشرة ولغير العربي تتطلب الموافقة.

كل سنة على مدى كل هذا هي قرارات مجلس وزراء لذلك القانون لا بد أن يقيد هذه القرارات وخاصة من تجربتنا ولذلك أرى أن تشطب المادة السادسة وأحنا جميعاً حريصين على الاستثمار وأرجو أن لا يكون هذا الموضوع موضوع مناكفة وإنما موضوع فعلاً ينظر إليه بحججه الحقيقي وليس المقصود تخوف من مجلس الوزراء أو العكس وإنما هذه قضايا أساسية ضوابط لا بد منها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ ابوشجاع.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس.

الواقع أنا اعتقد أن المختلفين والمتفقين نكاد نكون غير مختلفين، أحب أسأل الحكومة: الحكومة في المادة الرابعة واضح أنه في الصناعة والسياحة والصحة والزراعة يملكون بقرار من مجلس الوزراء أن يسمحوا لأي مستثمر اجنبي أن يستثمر في هذه المجالات، فما هي مجالات الاستثمار غير هذه المجالات؟

في مجالات أخرى جاءت في المادة الخامسة: يجوز الاستثمار في المملكة في أي مشروع تجاري أو مقاولات أو في أعمال النقل البري والبحري والجوي في المملكة عددة هذه المادة أنه يجوز للاجنبي أن يشترك ب (٤٩٪) هذه المادة عاجلت هذا المجال، في حقيقة مجالات محصورة هي التي شطبها المجلس، التربية والتعليم، الاعلام، الاتصالات البرمجيات.

هل يعني مطالبة المطالبين بأن يجوز

الآن نتحدث عن الصناعة والسياحة والصحة والزراعة والاسكان، كان هناك قطاعات مثل التربية والتعليم، مثل التعليم العالي، مثل الجامعات، مثل قطاعات الخدمات، وعندما نتحدث عن قطاعات الخدمات في عالم الاقتصاد اليوم هو عالم فسيح كبير معقد وفي اعتقادي يتسع بشكل اكبر من قطاعات الانتاج المباشر المنصوص عليها في المادة (٤)، وكان هناك حوار في مجلس الوزراء حول هذه الخدمات وكيفية السماح لها والتخوفات جميعا التي ثارت من الاخوة النواب حول هذه القطاعات سواء كان خدمات التعليم او خدمات الاعلام والخدمات الاخرى وهنا نتحدث عن ال (communication) كله، عن نظام التسويق، شركات التسويق الان شركات ضخمة سواء في اليابان سواء في الولايات المتحدة هذه الشركات تلعب دور كبير في التجارة وفي الصناعات وفي التسويق الدولي ونحن على باب حقبة ان شاء الله حقبة تصدير، نحن بحاجة الى مثل هذه الشركات. فبما لو اقتنعت هذه الشركات بجدوى الاستثمار في الاردن، وجد مجلس الوزراء نفسه ان يعطي نفسه الحرية لدراسة كل حالة بحالتها ومدى الفوائد المتوخاه من هذه الشركات للاقتصاد الوطني وبما يضمن المصلحة العامة. فوجد ان هذه الحالات لا يجوز ان تترك بدون موافقة فوضع نص المادة السادسة ليقيد بها بشكل يضمن المصلحة العامة، فان تقتصر ونقول ان هذه هي مجالات الاستثمار ونحن نعلم ان هناك اقتصاد يتحرك بسرعة هائلة في العالم ونحن يجب ان نساير هذا الاقتصاد حتى نستطيع ان نصدر. اعتقد اذا قلنا انه لا يجوز

الاستثمار لاجنبي او للعربي الا في هذه القطاعات فنحن حبسنا انفسنا في بوتقة ضيقة لا نستطيع الانقلاط منها وهنا كانت فلسفة هذا النص لتعطي مجلس الوزراء قدرة، مثل ما تفضل احد الاخوان، تقديرية لتقدير المصلحة الوطنية لهذا الاستثمار، وفي اعتقادي ان هذا النص يفيد المصلحة الاقتصادية العليا من وجهة نظر الاستثمار ومن وجهة نظر دعم القطاعات الوطنية للمستثمر الاردني وليس الاجنبي. قد يكون هناك شركة تسويق عالمية تريد الاستثمار في التسويق العالمي للتصدير للصناعات الوطنية وتستطيع ان تأخذ بيد هذا الصناعي ليشغل ويتوسع ويكبر ويؤدي الى زيادة القاعدة الانتاجية الوطنية وشكرا سيدي.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكرا معالي الرئيس.

بين التقييد الذي ينطلق من دافع حرص هذا المجلس على المصلحة الوطنية لهذا البلد وبين دافع المرونة من جهة اخرى لاطلاق الاستثمار وفق حدود هذه المصلحة فانه ان جاز لي ان اقترح ان يتصدر مطلع هذه المادة عبارة تقول:

باستثناء قطاعات التعليم والاعلام والاتصالات فلمجلس الوزراء، اذا وافق المجلس على هذا الامر يحقق المرونة من جهة وتحقق التقييد الذي يريده المجلس من جهة اخرى، شكرا.

معالي رئيس المجلس: نقطة نظام الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكرا معالي الرئيس.

سعادة النائب حسين جبلي اقترح قفل باب النقاش والتصويت على المقترح بشطب هذه المادة، باعتقادي ان هذا المقترح ثني عليه وارجو ان يصوت على هذا الامر لان الامر اشيع بحثا واصبح الامر واضحا وبيننا ولا نريد تضيق الوقت اكثر من اللازم في هذه القضية وقد بينها جميع الاخوان المناقشين لهذه القضية، ارجو التصويت على هذا الموضوع واغلاق باب النقاش.

معالي رئيس المجلس: اخوانا ارجو الحديث عن فكرة واحدة وتحدث اكثر من (١٦) زميل على هذه النقطة الواحدة، هناك اقتراح بشطب هذه المادة لاسباب وهناك من رد على ذلك لاسباب.

اعتقد ان (١٦) اخ من الاخوان تحدثوا عن نقطة واحدة يكفي، وهناك اقتراح بالتصويت والقرار لكم، ارجو من اخواني اذا سمحتم مع المعثرة الشديدة وارجو ان نلتزم بالنظام، اقرأ الاسماء المسجلة وارجو ان كان كل اخ من الاخوان يده يتحدث حسب رفع الايدي سجلت الاسماء التالية:

الدكتور عماد ابو فارس
الاستاذ عاطف البطوش
الدكتور احمد عناب
الاستاذ داود قوجق

الشيخ علي الفقير
الاستاذ حمزة منصور
الاستاذ ابراهيم مسعود
الشيخ ابو زنت
الاستاذ يوسف مبيضين
الاستاذ عبد المجيد الشريده
الاستاذ نايف الحديدي
الدكتور يوسف الخصاونة
الاستاذ احمد الكفاوين

هذه الاسماء جميعا ارجو ان نلتزم بالنظام، سجلت هذه الاسماء حسب رفع الايدي وانا اعتذر لاقواني ان كان هناك سوء فهم من اعطاء الدور لاي اخ من الاخوان، هذه الاسماء مسجلة حسب رفع الايدي ولهم الحق ولكن هناك اقتراحان.

اقتراح من الدكتور همام سعيد وثني عليه ونقطة نظام من الشيخ علي الفقير وثني عليه ان يتم التصويت.

الان نصوت على هذه المادة، (١٦) اخ من الاخوان تحدثوا عن نقطة واحدة مع وضد يكفي، نقطة نظام استاذ داود.

السيد داود قوجق: حسب النظام الداخلي عندما يقترح احد الزملاء قفل باب النقاش واعتراض بعض النواب يسمح لمعارض واحد ان يتكلم وبعد ذلك يصوت على قفل باب النقاش حسب النظام، فلذلك الان ما دام فيه معترضين يسمح لواحد فقط ان يتحدث ثم يصوت على قفل باب النقاش حسب النظام.

معالي رئيس المجلس: نقطة النظام هذه

هكذا من المأهول

قرار اللجنة المالية

المادة ٧ -

عدم الموافقة على هذه المادة لأنها تنظيم عمالة وليست تدفق اموال.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير التخطيط.

معالي وزير التخطيط: سيدي ما ذهبت اليه اللجنة قد يكون صحيح وفيه وجهة نحرهما وتقدرها، ولكن بموجب هذا القانون قد يكون هناك ثغرات لبعض العمال الاجانب يستطيعون من خلالها وهنا نتحدث عن العمالة العربية، يستطيعون من خلالها الدخول كمستثمرين طالما انهم يعاملون معاملة الاردنيين. فلا بد لنا من ان نضع نصا وليكن هذا النص او فليشاء المجلس بنص اخر يحول دون ان تتحول العمالة الوافدة الى عمالة وافدة فعلا لكن تحت شعار استثمار وهوليس باستثمار، فعندما نقول ان يعامل العربي معاملة المستثمر الاردني في قطاع: الصناعة او السياحة او الصحة او القطاعات الاخرى فانه يستطيع اي اجنبي ان يتقدم الى وزارة الصناعة والتجارة ويسجل رأسمال مهما كانت قيمته ليصبح مستثمر.

فراجائي ولاغراض تنظيم العمالة وتنظيم الاستثمار لكي لا يسمى ذلك استثمار ان تعالج هذه المادة بشكل يحول دون استعمال هذا القانون كذريعة للعمالة الاجنبية، وفي اعتقادي النص الموجود نص يعطي مجلس الوزراء صلاحية واضحة للحيلولة دون حصول هذه العملية وشكرا سيدي.

تالية، اما الاصل اقتراح الدكتور همام ومن تحدث مع او ضد وهذا يكفي، ونقطة النظام هي لتصحيح الواقع، الاستاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: سيدي طالما لم يجري التصويت واعتراض الزملاء على ان الاقتراح لم يثنى عليه يمكن قبول اقتراح.

معالي رئيس المجلس: الاقتراح استاذ ليث اذا نكرمت، الاقتراح الاول وقد تحدث اكثر من (١٦) اخ من الاخوان تحدثوا مع او ضد على نقطة واحدة، لم تخرج عن نقطة واحدة وحسب النظام اعتقد ان هذا يكفي والقرار لكم نعم او لا حسب الاقتراح، الان تنسب اللجنة قائم والابعد هو الغاء المادة فمن يوافق على الغاء هذه المادة، تعد الاصوات.

السيد الامين العام: ٢٧ من ٥٧

معالي رئيس المجلس: ٢٧ من ٥٧ اذن الاقتراح لم يفز، مش صحيح؟ تفضلوا وقفا من يوافق على شطب المادة؟ وقفا رجاءا، تعد الاصوات.

اكثر من النصف وهي راجعة وتشطب المادة، المادة التي تليها.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٧ -

تحدد اسس تنظيم وممارسة اعمال الصناعات الصغيرة والمشاكل الحرفية في المملكة وشروط اقامتها من قبل الشخص الاجنبي بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيق الوزير.

مجلس النواب

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكرا معالي الرئيس.

حقيقة في المادة الرابعة: لمجلس الوزراء اصدار النظام في تنظيم هذه الامور، الصناعة، السياحة، الصحة وهذا المواطن الاجنبي سيستمر في مثل هذه الامور، فما دام المجلس سيصدر نظاما فليضمن نظام هذه القضايا وهذه المواضيع.

فهذا الترتيب في التشريع لا مبرر له، ولذلك اقترح التصويت على قرار اللجنة وقفل باب النقاش وشكرا.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: شكرا معالي الرئيس.

انا اثني على كلام سماحة الشيخ علي الفقير وخاف معالي الوزير تبديد في المادتين (٤)، (٥)، المادة الرابعة حددت حدا ادنى لرأس المال، كما ان المادة الخامسة حددت حدا ادنى لرأس المال، وبالتالي لا مجال للتخوف من تحول العمالة الى استثمار وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي الاستاذ يوسف مبيضين.

السيد يوسف مبيضين: الحقيقة انا مع قرار اللجنة المالية واريد ان اتحدث الى اخي

معالي الوزير على ما ذكر ان التطبيق العملي في البلد بالحقيقة اثبت ان هناك كثيرون من الاشخاص السوريين على الاخص قد جاءوا الى هذا البلد وعملوا صناعات صغيرة صارت مشاريع، وبالتالي وهو ما يزال عامل ولكن مستر تحت اسم هذا المشروع بانه يعمل بصناعة مسموح بممارستها، لذلك انا مع شطب هذه المادة.

معالي رئيس المجلس: شكرا، هناك الان تنسب اللجنة بشطب هذه المادة، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

السيد الامين العام: الاغلبية.

معالي رئيس المجلس: الاغلبية، اذن تشطب، المادة الثامنة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع.

المادة (٨)

مع مراعاة احكام القوانين والانظمة الاخرى المعمول بها يجوز للشخص الاجنبي الاشتراك في العطاءات والمناقصات والتعهدات التي تطرح على نطاق دولي وتنفيذ المشاريع في المملكة والقيام بالدراسات والاستشارات العلمية والفنية فيها، على ان لا يسمح له بتنفيذ تلك المشاريع والاعمال الفنية في المملكة الا اذا حول اليها بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل مبلغا يعادل خمسة وعشرين الف دينار على الاقل.

هكذا من المأهول

قرار اللجنة المالية

المادة ٨ -

عدم الموافقة على هذه المادة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على تنسيب اللجنة؟ تعد الاصوات رجاء.

السيد الامين العام: ٣٠ من ٥٦

معالي رئيس المجلس: ٣٠ من ٥٦ وتشطب، المادة التاسعة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٩ -

أ - يجب على أي شخص اجنبي يسمح له بالاستثمار في أي مشروع في المملكة وفق احكام هذا القانون ان يحول الى المملكة بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة رأس ماله النقدي او قيمة حصته او مقدار مساهمته في المشروع، وذلك قبل القيام بأي عمل في المملكة.

ب - اذا كان الشخص الاجنبي مساهما في شركة مساهمة عامة يحق للوزير ان يقسط قيمة التحويل وفق النظام الداخلي للشركة.

ج - على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يسمح للرعايا العرب شراء الاوراق المالية المدرجة لدى سوق عمان المالي بأي عملة قابلة للتحويل او بالعملة الاردنية

ويحق لهم بيع تلك الاوراق المالية وتحويل قيمتها عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة وذلك وفق تعليمات البنك المركزي.

قرار اللجنة المالية

المادة ٩ -

تصبح المادة التاسعة المادة السابعة بعد شطب المادتين (٨ و ٧).

أ - تشطب عبارة شخص اجنبي يسمح له بالاستثمار في أي مشروع: ويوضع بدلا منها كلمة (مستثمر).

تضاف العبارة التالية بعد كلمة مشروع (او جزء منها وفق النظام الداخلي للشركة المساهمة او موافقة الوزير في غير حالة الشركة المساهمة).

ب - تلغى الفقرة (ب) من المادة (٧).

تصبح الفقرة (ب) بدلا من الفقرة (ج) وتضاف العبارة التالية في بداية الفقرة (ب) (مع مراعاة قانوني البنوك والشركات وتعليمات البنك المركزي وعلى ..)

شطب كلمة (شراء والاستعاضة عنها بكلمة (بشراء).

وكذلك شطب كلمة (المالي) والاستعاضة عنها بكلمة (المالية) بعد سوق عمان.

شطب عبارة (وذلك وفق) وإضافة العبارة التالية بعد نهاية الفقرة (ان لا تتجاوز الملكية غير الاردنية في أي شركة مساهمة عامة ٤٩٪ من اسهمها).

قرار اللجنة المالية

المادة (١١) اصبحت المادة (٩)

تصبح المادة (٩) وتشطب كلمة (شخص اجنبي) والاستعاضة بعبارة (مستثمر بأي عملة).

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: يسمح بتحويل او اخراج اي رأسمال او ارباح فقط، تحذف كلمة فوائد تعود لأي شخص اجنبي، لانه بدنا نوائم بينها وبين الشريعة الاسلامية كما تمهدت الحكومة الكريمة بهذا الموضوع، لذلك نشطب كلمة فوائد ونقف عند كلمة ارباح.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذا التعديل؟ موافقة.

هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة مع التعديل؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٢)

لا يجوز مصادرة أي مشروع ينطبق عليه احكام هذا القانون او الحجز على امواله او تجميدها او مصادرتها الا عن طريق القضاء.

قرار اللجنة المالية

المادة (١٢) اصبحت المادة (١٠)

وهي موافق عليها كما وردت من الحكومة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على تنسيب اللجنة؟ موافقة.

المادة كما وردت في المشروع

السيد المقرر:

المادة ١٠ -

يجوز تحويل او نقل الاسهم او الحصص في أي شركة في المملكة من شخص اردني الى شخص اجنبي وفق احكام هذا القانون على ان يتم تحويل قيمة الاسهم او الحصص بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة الا اذا كان التحويل قد تم بين شخصين اجنبيين يقيمان خارج المملكة.

قرار اللجنة المالية

المادة (١٠) اصبحت المادة (٨)

تصبح المادة (٨) يوضع بدلا عن شخص اجنبي كلمة (أي مستثمر) وبدلا من (شخصين اجنبيين) كلمة (مستثمرين).

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١١

يسمح بتحويل او اخراج اي رأسمال او ارباح او فوائد تعود لأي شخص اجنبي ناتجة عن مشروع سمح له بالاستثمار فيه او باقامته في المملكة بموجب هذا القانون الى خارجها.

هكذا من المأهول

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٣)

لا تؤثر احكام هذا القانون على الاجنبي الذي سمح له بالاستثمار في المملكة قبل العمل بهذا القانون سواء كان استثماره بصفته الشخصية او بالانابة او بالوكالة عن اشخاص اخرين او اشترك او ساهم في اي شركة محلية، شريطة ان يكون الاستثمار مرخصا.

قرار اللجنة المالية

المادة (١٣) أصبحت المادة (١١)

شطب كلمة (الاجنبي) ويستعاض عنها بكلمة (المستثمر).

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٤ -

يلغى (نظام مراقبة الاعمال الاجنبية) رقم (٥١) لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته و (نظام تيسير استثمارات المواطنين العرب) رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٦.

قرار اللجنة المالية

المادة (١٤) أصبحت (١٢)

الموافقة عليها كما وردت من الحكومة.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٥ -

لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

قرار اللجنة المالية

المادة (١٥) أصبحت (١٣)

الموافقة عليها كما وردت من الحكومة.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٦ -

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

قرار اللجنة المالية

المادة (١٦) أصبحت (١٤).

الموافقة عليها كما وردت من الحكومة.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

الان القانون بمجمله مع التعديلات التي

اقرت مطروحة على المجلس الكريم، هل يوافق

المجلس الكريم على القانون؟ موافقة.

(وهذا هو نص القانون كما اقره المجلس

الكريم).

مشروع قانون تنظيم الاستثمارات الاجنبية لسنة ١٩٩٠

المادة ١ -

يسمى هذا القانون (قانون تنظيم الاستثمارات العربية والاجنبية لسنة ١٩٩١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك.

الوزارة : وزارة الصناعة والتجارة
الوزير : وزير الصناعة والتجارة
المستثمر : الشخص الطبيعي او المعنوي غير الاردني
المشروع : اي نشاط استثماري في المجالات التي يسمح فيها بموجب هذا القانون سواء اتخذ شكل مؤسسة فردية او شركة

المادة ٣ - يقصد برأس المال المستثمر في اي مشروع لغايات تطبيق احكام هذا القانون الاصلي ما يلي:

أ - اي مبالغ بعملة قابلة للتحويل يحولها المستثمر الى المملكة عن طريق احد البنوك المرخصة او الشركات المالية المسجلة في المملكة لاستخدامها في المشروع او التوسع فيه.

ب - الالات والمعدات ووسائل النقل المستوردة من الخارج واللازمة لاقامة اي مشروع او توسيعه او تطويره وتحدد قيمتها من قبل لجنة فنية متخصصة يعينها الوزير.

ج - الارباح التي تتحقق من اي مشروع اذا زيد بها رأسمال المشروع او اذا استثمرت في مشروع اخر.

د - الترخيص وبراءة الاختراع والعلامات والاسماء التجارية والمساعدات الفنية وحق الامتياز.

المادة ٤ - أ - يجوز لاي مستثمر عربي الاستثمار في المملكة في اي مشروع في المجالات التالية على ان لا يقل رأسماله او مقدار حصته او مساهمته فيه عن المبلغ الذي يحدد في النظام الذي يصدر بمقتضى هذا القانون.

هذا من المأهول

١ - الصناعة

٢ - السياحة

٣ - الصحة

٤ - الزراعة

٥ - مشاريع الاسكان والاعمار.

ب - يعامل المستثمر العربي في اي من المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة معاملة المستثمر الاردني في ذلك المشروع.

ج - لا يجوز للمستثمر غير العربي الاستثمار في اي المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة الا بناء على تنسيب الوزير وقرار من مجلس الوزراء.

المادة ٥ - يجوز لاي مستثمر الاستثمار في المملكة في اي مشروع تجاري او المقاولات او في اعمال النقل البري والبحري والجوي في المملكة وذلك بالاشتراك مع شخص اردني شريطة ان لا تقل حصة المستثمر الاجنبي او مقدار مساهمته في المشروع عن المبلغ الذي يحدده النظام لهذه الغاية وان لا تتجاوز نسبة حصته او مقدار مساهمته عن (٤٩٪) من رأس المال المستثمر في المشروع.

المادة ٦ - أ - يجب على اي مستثمر في المملكة وفق احكام هذا القانون ان يحول الى المملكة بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة رأس ماله النقدي او قيمة حصته او مقدار مساهمته في المشروع، او جزء منها وفق النظام الداخلي للشركة المساهمة او موافقة الوزير في غير حالة الشركة المساهمة، وذلك قبل القيام بأي عمل في المملكة.

ب - مع مراعاة قانوني البنوك والشركات وتعليمات البنك المركزي وعلى الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يسمح للرعايا العرب بشراء الاوراق المالية المدرجة لدى سوق عمان المالية بأي عملة قابلة للتحويل او بالعملة الاردنية ويحق لهم بيع تلك الاوراق المالية وتحويل قيمتها عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة على ان لا تتجاوز الملكية غير الاردنية في اي شركة مساهمة عامة ٤٩٪ من اسهمها.

المادة ٧ - يجوز تحويل او نقل الاسهم او الحصص في اي شركة في المملكة من شخص اردني الى اي مستثمر وفق احكام هذا القانون على ان يتم تحويل قيمة الاسهم او الحصص بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة الا اذا كان التحويل قد تم بين مستثمرين يقيمان خارج المملكة.

المادة ٨ - يسمح بتحويل او اخراج اي رأسمال او ارباح تعود لاي مستثمر بأي عملة ناتجة عن

مشروع سمح له بالاستثمار فيه او باقامته في المملكة بموجب هذا القانون الى خارجها.

المادة ٩ - لا يجوز مصادرة اي مشروع ينطبق عليه احكام هذا القانون او الحجز على امواله او تجميدها او مصادرتها الا عن طريق القضاء.

المادة ١٠ - لا تؤثر احكام هذا القانون على المستثمر الذي سمح له بالاستثمار في المملكة قبل العمل بهذا القانون سواء كان استثماره بصفته الشخصية او بالانابة او بالوكالة عن اشخاص آخرين او اشترك او ساهم في اي شركة محلية، شريطة ان يكون الاستثمار مرخصا.

المادة ١١ - يلغى (نظام مراقبة الاعمال الاجنبية) رقم (٥١) لسنة ١٩٧٨، وتعديلاته ونظام تيسير استثمارات المواطنين العرب) رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٦.

المادة ١٢ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة ١٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

معالي رئيس المجلس: السيد الامين العام. اللجنة، هل يوافق المجلس الكريم؟ الجميع: موافقون

السيد الامين العام: ٥ - مايجد من اعمال. معالي رئيس المجلس: السيد الامين العام.

معالي رئيس المجلس: مايجد من اعمال طلب انضمام من الاستاذ لث شيلات الى لجنة الحريات، هل يوافق المجلس الكريم؟ الجميع: موافقون

معالي رئيس المجلس: ومن باب المعرفة انتخبت اللجنة السيد داود قوجق مقررا لهذه الجلسة. معالي رئيس المجلس: وبهذا انتهى جدول اعمالنا، الجلسة القادمة الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء ان شاء الله وترفع الجلسة.

(انتهت الجلسة)

ياذن الله

رئيس مجلس النواب
معالي الدكتور عبداللطيف عربيات

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

هكذا من المأهول